

وزارة المالية الإسرائيلية تحذر

من ارتفاع حاد في عجز الموازنة

في السنوات الثلاث المقبلة!

صفحة ٤) ة

تغطية خاصة

حول العنصرية

في إسرائيل

صفحة ٦) ة

# الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٠/٢/٢٥ الموافق ١ رجب ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٣ السنة الثامنة عشرة

مطار

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

رؤية صفقة ترامب - نتنياهوو

بقلم: أنطوان شلحت

بصرف النظر عن التفاصيل المهمة التي تتضمنها ورقة تقدير الموقف الجديدة الصادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب فيما يتعلق ببندو صفقة ترامب- نتنياهو المعروفة باسم «صفقة القرن» فإن الاستنتاج الذي تخلص إليه يظل الأكثر أهمية، وفحواه أن فرص تحقيقها ضئيلة جدا وتواري الصفر (اطلع تقريرنا مفصلا ص ٢).

وتشير الورقة إلى أنه على صعيد التصريحات، ترسم الخطة «رؤية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، من خلال احترام التطلعات الوطنية الفلسطينية، وهي تتشدّد في الوقت عينه على عدم المسّ بأمن إسرائيل، ومنع تحويل الضفة الغربية إلى نوع من قطاع غزة ثانٍ»، لكن في الوقت ذاته تؤكد أنه توجد فجوة كبيرة بين الرؤية وطريقة تحقيقها كما هو مفصل في الخطة. فُشروط الاعتراف بدولة فلسطينية تفرض اعترافا فلسطينيا بالدولة اليهودية، أي: تسوية متفق عليها للدولتين قوميتين - إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وفلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني، انطلاقًا من الفاء حق العودة للاجئين ١٩٤٨ إلى دولة إسرائيل، وثمة مطالب أساسية أخرى، هي تأسيس حكم فلسطيني سليم، ديمقراطي، يحترم حقوق الإنسان، بمعايير عالية لا يوجد مثلها في أي دولة عربية؛ قبول مطالب إسرائيل الأمنية؛ نزع سلاح حركة «حماس» وسائر التنظيمات التي توصف بأنها «إرهابية»؛ استعادة السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة الذي سيكون منزوعا من قدراته العسكرية؛ وقف التحريض الفلسطيني ضد إسرائيل في المنظومة السياسية، والعامة، والتعليمية. ومن الواضح أن هذه الشروط كلها من الصعب جدا على الجانب الفلسطيني قبولها، كما تنوّه.

وكانت أوراق تقدير موقف سابقة صادرة عن معهد الأبحاث السالف نفسه ومعهده أبحاث أخرى أشارت إلى أن الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، كشرط مسبق لإقامة دولة فلسطينية، كان غائبا حتى الآن عن كل المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة، وهو يشكل مركبًا جديدًا في مقترح أميركي رسمي يسند المطلب الإسرائيلي المطروح بتواتر غير مسبوق خلال الأعوام الأخيرة.

بناء على ذلك فالخلل غير كامن في الفجوة القائمة بين الرؤية وطريقة تحقيقها فحسب إنما أيضا في الرؤية نفسها، ولا سيما فيما يتعلق ب«مقوق» الدولة اليهودية، كما جرى التعبير عنها مثلًا قبل إطلاق الصفقة في ما بات يسمى في إسرائيل بعقيدة «بومبيو»، ويقصد بها إعلان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، يوم ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، أن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تتعارض مع القانون الدولي، وحتى هذا الإعلان كانت السياسة الأميركية تعتمد، من الناحية النظرية على الأقل، على رأي قانوني صادر عن وزارة الخارجية العام ١٩٧٨، ويعتبر أن إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي.

والبدّ من أن نشير هنا إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ربح بهذا التحول في الموقف الأميركي، واعتبر أن ذلك يصبغ خطا تاريخيا، وبرأيها فإن هذه السياسة تعكس حقيقة تاريخية بأن يهود «ليسوا مستعمرين أجانب في يهودا والسامرة».

وأشار نتنياهو إلى أن اليهود يدعون يهودا لكونهم «شعب يهودا»، وهو ما كرزه على نحو بيغاثي السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان في خطاب ألقاه أمام مؤتمر عُقد على خلفية تصريحات بومبيو المذكورة، نظمته مجموعة «منتدى كوهيلت»، اليمينية في «مركز بيفن للتراث»، في القدس يوم ٨ كانون الثاني الفائت، وقد نشرت عدة منابر يمينية ترجمته تحت العنوان «وثيقة لإسرائيل حق غير قابل للنقض في الاستيطان في يهودا والسامرة»، مشيرة على نحو خاص إلى أن فريدمان اعتبر الفلسطينيين في الضفة مجرد مقيمين لا سكان أصليين.

وفيما يلي الفقرات التي وردت في خطاب فريدمان بهذا الصدد، وتنطوي على ما يشفّ من الرؤية المختلة المذكورة:

يهودا والسامرة- الاسم «يهودا» يقول عمليا كل شي- هما منطقة جغرافية كان فيها عبر التاريخ وجود يهودي مهم، وكما اعتدنا القول فهي لب الأرض التوراتية- إنها تشتمل الخليل، حيث امتلك إبراهيم مغارة المكفيل (الحرم الإبراهيمي الشريف) ليدفن فيها سارة زوجته، وشيلو حيث كان «الميشكان» قبل ٣٢٦ عاما من قيام سليمان ببناء الهيكل في القدس، وبيت إيل حيث حلم يعقوب بالسلم الذي يصل رأسه إلى السماء، وقصر اليهود حيث قاد يهوشع بني إسرائيل إلى أرض الميعاد وقام يوحنّا المعمدان بمعمودية المسيح، وأماكن معروفة كثيرة أخرى (الميشكان، المعرف أيضا باسم خيمة الاجتماع، هو المسكن الأرضي المحمول للرب والذي استخدمه بنو إسرائيل من الخروج حتى غزو كنعان).

«بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية أودعت السيادة في يهودا والسامرة- سوية مع سائر ما سمي آنذاك فلسطين- في أيدي البريطانيين من أجل أن يطبقوا في تلك المنطقة وعد بلفور، وقرارات مؤتمر سان ريمو، وانتداب عصبة الأمم. بكلمات بسيطة، كان البريطانيون ملزمين بإتاحة الاستيطان اليهودي في كل أنحاء تلك البلاد، وليس المقصود بهذا أن المنطقة معدة للاستيطان اليهودي فقط، أو أنه يُنظر على آخرين العيش فيها، ولكن حق اليهود في الاستيطان فيها كان غير قابل للنقض أو الشك.

«لنتحرك بسرعة في التاريخ نحو ١٩٢٧ وحرب الأيام الستة. بعد أن تعرضت إلى الهجوم، استعادت إسرائيل من الأردن يهودا والسامرة. سيطر الأردن على يهودا والسامرة ١٩ عاما فقط، في وقت لم يعترف أي طرف بحقوقه على هذه المنطقة.

«لم يوجد إذا من ناحية حسدية ادعاء جيد حيال هذه المنطقة لإسرائيل التي اعترف بحقوقها التاريخية والقانونية من طرف عصبة الأمم، أو للأردن الذي استمر وجوده هناك- عمليا من دون أي شرعية- ١٩ عاما فقط، وفي الأحوال جميعا أزال مطالبته بالمنطقة الواقعة نهر الأردن العام ١٩٤٥، أو ربما للعثمانيين الذين نفضوا أيديهم من فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى؟ الجواب واضح ومفهوم ضمنا، مع كل الاحترام للخبراء كافة.

«وكون ذلك كله مفهوما ضمنا، شرع بتغيير قواعد اللعب، وتحريك خطوط الهدنة من العام ١٩٤٩، إن عقيدة بومبيو لا تطل النزاع بشأن يهودا والسامرة

لكنها تحذد من جديد الأهداف في الملعب نفسه.»

سبق لنا أن ذكرنا أن أهم سمة يخلعها صهاينة إسرائيليين كثيرون على الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب وإدارته أنها متماهيان حتى النزاع مع الرواية التاريخية الصهيونية، لناحية الجزم أن فلسطين هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفي هذا الصدد يُشار، كما نستشف من عدة تعليقات، إلى ما يوصف بأنه انقلاب على طروحات للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما فيما يتعلق بجوهر الحق اليهودي في فلسطين، وردت بادئ ذي بدء في الخطاب الذي ألقاه في جامعة القاهرة، يوم ٢٠ حزيران ٢٠٠٩، والمج في ختايه إلى أن إقامة إسرائيل لا تعود كونها أحد استحقاقات «العذابات اليهودية»، التي بلغت ذروتها في المحرقة النازية.



(إبأ)

## ٢٩ قائمة تخوض الانتخابات الإسرائيلية يوم الاثنين المقبل و٨ منها فقط مرشحة للفوز!

**\*عدد ذوي حق الاقتراع ٦٦٤5٣ ملايين ٩٪ منهم في عداد المهاجرين \*نسبة العرب تلامس ١٥,٨٪ من أصحاب**

**حق الاقتراع \*القوائم الكبيرة تتخوف من شائعات تتعلق بفيروس كورونا قد تتسبب بخفض نسبة التصويت\***

حق الانتخاب العرب، وقسم جدي من هؤلاء العرب هم من الطلبة الجامعيين في الخارج.

وبحسب مكتب الإحصاء، فإن نسبة العرب من ذوي حق الاقتراح تصل إلى ١٦٪، ولكن في حسابات أدق، فإن نسبتهم ١5,٨٪، ولكنهم ١٦٪ من الذين سيكُونون في البلاد يوم الانتخابات، وبفعل فارق التصويت بين اليهود والعرب، الذي بلغ في انتخابات أيلول ١٠٪ لصالح اليهود، مقابل فارق بنسبة ٢٢٪ في انتخابات نيسان العام الماضي، فإن نسبة المقترعين العرب كانت ١٣,٩٪ من إجمالي المقترعين، وبذلك خسر العرب ١,٩٪ من حجمهم في سجل الناخبين، وهي تعادل ٢,٢٨ مقعد، وإذا ما صحت التقديرات بارتفاع آخر في نسبة تصويت العرب، وتقليص الحصة، فإن هذا سيصيب في صالح القائمة المشتركة وحدها، خاصة إذا حافظت نسبة تصويت اليهود على حالها.

وبموجب تقديرات مكتب الإحصاء المركزي، فإن ١٤٪ من ذوي حق الاقتراع هم أبناء ١٨ إلى ٢٤ عاما، و ٣٠٪ أبناء ٢5 إلى ٣٩ عاما، و٣١٪ أبناء ٤٠ إلى 5٩ عاما، بينما نسبة من هم أبناء ٦٠ عاما وما فوق بلغت ٢,٥٪.

وفقا للجنة الانتخابات المركزية، سينتشر في يوم الانتخابات ١٠٦٣٦ صندوق اقتراع، من بينها ١٨٤ صندوقا في المستشفيات والمرافق الطبية، و55 صندوقا في السجون والمعتقلات. وتبدأ عملية الاقتراع في الساعة السابعة صباحا وتستمر حتى العاشرة ليلا، وفي التجمعات السكنية الصغيرة التي يقل عدد الناخبين فيها عن ألف ناخب، وفي معسكرات الجيش، تغلق الصناديق عند الساعة الثامنة مساء.

ويجيز القانون التصويت في الخارج فقط للبعثات الدبلوماسية، والبعثات بمهمات خاصة، من بينها جنود الجيش. وجرت محاولات عديدة في العقود الثلاثة الأخيرة لسن قانون يجيز للمهاجرين التصويت خارج البلاد، والهدف منه تعزيز قوة اليمين الاستيطاني، استنادا إلى فرضية أنه فقط أنصار اليمين سيبدلون جهدا لقطع مسافات للوصول إلى صناديق الاقتراع، إلا أن هذه المبادرات جوبهت بمعارضة من أوساط صهيونية-عقائدية، تقول إن قانونا كهذا سيشجع مبدأ الهجرة من إسرائيل، وكانت هذه المبادرة قد وردت ضمن أهداف حكومة بنيامين نتنياهو التي شكلها في العام ٢٠١5، ولكنها لم تصل أبدا إلى مسار التشريع.

وفي الأيام الأخيرة بدأت تنشر تقارير تفيد أن لدى القوائم الكبيرة تخوفات من تدني نسبة التصويت، إما من باب اليأس، أو من خلال نشر شائعات في يوم الانتخابات وقبله تتعلق بفيروس كورونا، لمنع مصوتين من الوصول إلى صناديق الاقتراع خوفا؛ وهذا بعد أن زال احتمال أن يكون يوم الانتخابات مطارا، الأمر الذي كان سينعكس سلبا على نسبة المصوتين، إذ تقول الأرصاء إن الطقس سيكون ربيعا ودايفا نسبيا.

## دعوات متجددة ومقترحات لتغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل!

ويذهب الداعون إلى تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل إلى القول بأن الوضع السياسي المستمر منذ سنوات، وخصوصا في السنوات الأخيرة بصورة أكثر حدة واستدعاء للقلق، يبرز على السطح حقيقة أن المنظومة السياسية - الحزبية الإسرائيلية لم تحشف تماما من مخلفات طريقة «الانتخاب المباشر» التي أحدثت تشتتيا عميقا

في الخارطة الحزبية في داخل الكنيست، مما أدى إلى إضعاف الأحزاب الكبيرة ووضع قوة لا يستهان بها في أيدي الأحزاب الصغيرة على اختلاف مشاربها وتفاوت قوتها.

ويعد هؤلاء بأن تغيير طريقة الانتخابات هو المخرج الوحيد الممكن لتجنب اضطراب إسرائيل إلى خوض جولة انتخابية رابعة،

قريبة، على خلفية ما من المرجح أن تفرزه الانتخابات القريبة (في ٢ آذار القريب) - استمرار حالة «التعادل» بين الحزبين الكبيرين والمعسكرين الأساسيين، بما سيعمق أرازق المنظومة السياسية - الحزبية (والبرلمانية) وسيفاقم أزمة الحوكمة في إسرائيل.

[طالع ص 5]

أيلول، إلا أن استطلاعات الراي تخطئ تقريبا دائما بقوة شاس، الذي يفاجئ في يوم التصويت بزيادة مقعد أو اثنين، عما تنبأت له استطلاعات الراي. وتقدر الاستطلاعات أن تبقى كتلة الحريديم الثانية لليهود الأشكناز، يهدوت هتورا، عند مقاعدها الـ ٧ التي حصلت عليها في أيلول، ولكن هذه القائمة خسرت فائض أصوات كبير كانت به أقرب للمقعد الثامن.

ويشار هنا إلى أن نسبة الحريديم من إجمالي السكان تصل إلى حوالي ١٣,٥٪، ولكن من بين المصوتين تجتاز نسبة ١٠٪ بقليل بسبب أن ٤٩٪ من الحريديم هم دون سن ١٨ عاما، وهذه النسبة بين السكان من دون الحريديم أقل من ٣,5٪. إلا أن نسبة التصويت بين الحريديم أعلى بحوالي ٢٠٪ من نسبة التصويت العامة، وهذا يضمن لهم زيادة قوتهم البرلمانية بأكثر من مقعدين، عدا الأصوات التي يحصل عليها الحريديم من خارج مجتمعهم، وخاصة شاس الذي يحصل على نسبة من اليهود الشرقيين من الشرائح الفقيرة.

وتقدر استطلاعات الراي بأن يبقى حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيفغدور ليربرمان عند قوته، ٨ مقاعد، أو أن يخسر مقعدا واحدا. وبحسب تلك الاستطلاعات، فإن قوة تحالف أحزاب المستوطنين، «يمينا» ستبقى على حالها مع ٧ مقاعد.

أما التحالف الجديد الذي يجمع حزبي العمل وميرتس، ومعهما الحزب الصغير «غيرش»، فيحصل على ٩ إلى ١٠ مقاعد، رغم أن الحزبين

حصلا معا في انتخابات أيلول على ١١ مقعدا.

غير أن استطلاعين نشرنا مساء الأحد الأخير أشارا لأول مرة إلى تقدم حزب الليكود على قائمة «أرزق أبيض» ومقعد واحد، ولكن هذا لم يغير في موازين القوى التي تظهرها كل استطلاعات الراي.

إلى ذلك، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أن عدد ذوي حق الاقتراع، في السجل الرسمي، تجاوز بقليل ٦٤5٣ مليون شخص؛ زيادة بأقل من ٦٠ ألف صوت، من عدد ذوي حق الاقتراع الذي كان في انتخابات أيلول الماضي، بمعنى زيادة بأقل من ١٪ خلال خمسة أشهر ونصف الشهر.

واستنادا لما أورده مكتب الإحصاء المركزي قبل انتخابات أيلول الماضي، من المفترض أن يكون ٦٠٠ ألف من ذوي حق الاقتراع من المهاجرين أو من المقيمين بشكل دائم في الخارج، وهؤلاء يشكلون نسبة تزيد بقليل عن ٩٪، وهي النسبة الأقل منذ مقدين من الزمن. وفي السنوات الأخيرة، بدأت دائرة السكان في وزارة الداخلية في البحث عن الكثير من حملة الجنسية الإسرائيلية المهاجرين، والذين أسماؤهم ما تزال مسجلة كأجاء، في سعي لتعديل السجل السكاني، وشطب أسماء من رحلوا، وهذا قد يكون من خلف تراجع نسبة المهاجرين في سجل الناخبين، خاصة وأن وتيرة الهجرة لم تتغير منذ سنوات طويلة. واستنادا لهذه المعطيات، من الممكن التقدير بأن أكثر من ١٠٪ من اليهود هم في عداد المهاجرين أو المقيمين بشكل دائم في الخارج، مقابل نسبة تقل عن 5٪ من ذوي

«المشهد الإسرائيلي»: تخوض ٢٩ قائمة انتخابية، الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، الثالثة في غضون ١١ شهرا، والتي ستجري يوم الاثنين المقبل، الثاني من آذار، وهو العدد الأقل منذ سنوات طويلة، انعكاسا لتكرار الانتخابات، على ضوء الفشل في تشكيل حكومة. وبلغ عدد ذوي حق الاقتراع الرسمي ما يزيد عن ٦٤5٣ مليون نسمة، أكثر من ٩٪ منهم في عداد المهاجرين.

وحتى يوم الانتخابات قد تسحب قائمة أو أكثر، ولكنها من القوائم الهامشية التي لا يمكنها أن تحقق أكثر من مئات الأصوات، أو حتى ألقا على الأكثر. فقط قائمة واحدة مرشحة للفوز بأكثر من ١,٥٪ من الأصوات، في حين أن نسبة الحسم للتمثيل البرلماني هي ٣,٢5٪.

يعود هذا العدد المتدني للقوائم المرشحة إلى إجراء ثلاث جولات انتخابية خلال ١١ شهرا، وهذا بعد ذاته يعد تكلفة مالية، إذ لا تمويل رسميا لأي قائمة لا تجتاز نسبة الحسم، وفي أحسن الأحوال، فإنها قد تحصل على ميزانية جزئية في حال اجتازت نسبة ١٪ من أصوات الناخبين. كذلك فإن التحالفات الانتخابية ضمت كتلا كانت قائمة في ولايات انتخابية سابقة، مثل آخر تحالف تشكل تمهيدا للانتخابات الغربية على ميزانية العمل وميرتس، ما قلص عدد القوائم المرشحة بالفوز بمقاعد برلمانية من ٩ قوائم في انتخابات أيلول، إلى ٨ قوائم في انتخابات آذار المقبل، ولكن تفكك كتلة أو أكثر بعد الانتخابات يبقى احتمالا واردا.

وتشير آخر استطلاعات الراي إلى تثبيت المشهد العام الذي أفرزته انتخابات أيلول الماضي، مع بعض التغيرات الطفيفة، ولكن ليس بالقدر الذي من الممكن أن يكسر مشهد الأزمة الحاصل في الكنيست منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩.

وتقول الاستطلاعات إن تحالف «أرزق أبيض» مرشح للحصول على ٣٣ إلى ٣5 مقعدا، مقابل ٣٣ مقعدا كانت له في انتخابات أيلول، كما أن الليكود لن يغير نتيجته كثيرا، إذ أن استطلاعات الراي تمنحه ما بين ٣١ إلى ٣٣ مقعدا، مقابل ٣٢ مقعدا حصل عليها في انتخابات أيلول.

وبالنسبة للقائمة المشتركة، فإن بعض الاستطلاعات تشير إلى حفاظها على مقاعدها الـ ١٣، بينما غالبية الاستطلاعات تمنحها ١٤ مقعدا، وقلّة قليلة من الاستطلاعات تمنحها ١5 مقعدا. وزيادة قوة القائمة المشتركة رهونة بارتفاع نسبة التصويت بين العرب، التي بلغت في أيلول الماضي ٦١٪، مقابل 5٠٪، في نيسان ٢٠١٩. كما أن الأمر مرهون بأنه بموازاة ارتفاع نسبة التصويت بين العرب لا يرتفع مجددا وبنسبة كبيرة التصويت بين اليهود، وفي انتخابات أيلول كان تصويت اليهود أعلى بنسبة ٩٪ من نسبته بين العرب، وهي الفجوة الأقل في التصويت منذ سنوات.

وتمنح استطلاعات الراي حزب شاس لليهود المتزمتين (الحريديم) الشرقيين ما بين ٧ إلى ٨ مقاعد، مقابل ٩ مقاعد حصل عليها في

## ديعوات متجددة ومقترحات لتغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل!

يُوم الثلاثاء المقبل، الثاني من آذار، تجري في إسرائيل انتخابات عامة أخرى للكنيست الـ٢٣، وستكون هذه هي الانتخابات العامة الثالثة التي تجرى في غضون أقل من عام واحد، إذ سبقتها الانتخابات للكنيست الـ٢١، في التاسع من نيسان الماضي، ٢٠١٩، ثم تلتها الانتخابات للكنيست الـ٢٢، في السابع عشر من أيلول من العام نفسه، ٢٠١٩.

يُشار إلى أنه منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين الماضي، لم تحم أية حكومة دورتها القانونية الكاملة، المحددة بأربع سنوات، مما جز بالتالي عدم إتمام الكنيست دورته القانونية المحددة، هي السياسية، تدعو إلى تغيير طريقة الحكم في إسرائيل، بما يشمل بالتالي تغيير طريقة الانتخابات أيضا، في محاولة لإعادة المنظومة السياسية - الحزبية في إسرائيل إلى مسار طبيعي يجنبها هذه العودة الاضطرابية المتكررة إلى معارك انتخابية أصبحت تجرى بتواتر غير طبيعية وتكلف خزينة الدولة الإسرائيلية واقتصادها مبالغ طائلة وخسائر فادحة، علاوة على ما ينطوي عليه عدم الاستقرار السياسي - الحزبي من أخطار جدية تحدد بنظام الحكم الديمقراطي في إسرائيل.

ورقة تقدير موقف جديدة لـ «معهد أبحاث الأمن القومي»

## فرص تحقيق خطة ترامب ضئيلة جداً وتوازي الصفراً!

**\*دلالات الخريطة تعني دولة فلسطينية غير متواصلة جغرافياً، مقسمة إلى ستة كانتونات محاطة تماماً بإسرائيل \*السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير هما بمثابة «الحاضر الغائب» في خطة ترامب والمغزى الحقيقي للخطة بالنسبة إلى الفلسطينيين هو تقريباً اتفاق استسلام\***



(الغيب)

«صفقة داخل صفقة» بحسب قول فريدمان: تنتظر إسرائيل إنهاء عمل لجنة سداسية، تشمل ثلاثة أميركيين وثلاثة إسرائيليين، تقوم بملاءمة الخريطة المقترحة في خطة ترامب مع الواقع على الأرض، لجعلها قابلة للتطبيق، وتجند البناء في المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية. عندئذ، تعترف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية في مناطق ليست مخصصة للدولة الفلسطينية. أي أن الإدارة الأميركية تبني شروطاً تسمح لإسرائيل بضم مناطق إليها حتى من دون موافقة فلسطينية. كما لفتت إلى أن الخطة تنطوي على خطر حقيقي على رؤيا الدولة اليهودية الديمقراطية، لأنه بموجبها، هناك قرابة ٥٠، ألف فلسطيني سيجري استبعادهم في دولة إسرائيل. وإذا انهارت السلطة الفلسطينية بعد عمليات ضم إسرائيلية، فإن إسرائيل ستضطر إلى تحفل المسؤولية عن كامل السكان الفلسطينيين. والمغزى الذي لا مفر منه هو الانزلاق فعلياً إلى واقع دولة واحدة. في المقابل، سيتسارع الاتجاه القائم وسط الجمهور الفلسطيني الشاب في الأساس، نحو السعي لنشوء واقع الدولة الواحدة، مع المطالبة بالمساواة في الحقوق للجميع.

بشدة. فبالنسبة إليها، الخطة وانعكاساتها هما خطر وجودي حقيقي على الإنجازات التي حققها حتى الآن. وعلى رؤية الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة الكاملة. ومن الصعب العثور على زعيم فلسطيني في الحاضر والمستقبل يوافق على مخطط دولة فلسطينية مجزأة ومشزمة ومحاطة بإسرائيل، عاصمتها أحياء في أطراف القدس الشرقية. وزعماء الشعب الفلسطيني الذين رفضوا كل اقتراحات التسوية التي طرحت عليهم حتى الآن، لا يستطيعون قبول مخطط ترامب، ومعناه الواضح بالنسبة إليهم استسلام، وينطوي على تهديد فعلي بخسارة مطلقة للشرعية الشعبية. كما رأت أن صعوبات إضافية يمكن أن تنشأ في ضوء الرد الإقليمي والدولي البارد على خطة ترامب. وخلاصة الورقة إلى أنه في الحقيقة هذه أول مرة تقبل إدارة أميركية المطالب الإسرائيلية لترتيبات أمنية، وأيضاً ضم كل المستوطنات - مناطق الكتل الاستيطانية وغور الأردن وحتى معالوت، المشرفة على غربي الغور. وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان شرح أن هناك صفتين: وثيقة «صفقة القرن»، وبالإضافة إلى

وتشدد الخطة على أهمية القدس بالنسبة إلى الأديان الثلاثة، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة، وتتعهد إسرائيل بالمحافظة على الستاتيكيو القائم في المدينة، والحرم سيبقى مفتوحاً للصلاة لكل الأديان (وأيضاً لليهود، وعملياً ما يجري هنا هو تغيير الستاتيكيو). مع ذلك، يلاحظ في الخطة تجاهل واضح للمكانة الخاصة للأردن في الأماكن المقدسة. ووفق الخطة، سيجري إقصاء السلطة الفلسطينية بالكامل عن القدس، كما لا يوجد فيها أي ذكر للمؤسسات ومواقع فلسطينية في المدينة.

ورأت الورقة أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية هما بمثابة «الحاضر الغائب» في خطة ترامب التي تدعي تحديد المستقبل الفلسطيني الوطني. ومعنى المخطط المقترح هو هزيمة النضال الفلسطيني لتحقيق الوطنية، لأنها تقوض الاعتقاد بأن الزمن يعمل للمصلحة الوطنية الفلسطينية، وأن المجتمع الدولي سيفرض، مع مرور الزمن، على إسرائيل شروط الفلسطينيين للتسوية. بناء على ذلك، ليس من المفاجئ أن ترفض كل الفصائل الفلسطينية الخطة

الضفة الغربية عبر أراضي إسرائيل. وبالنسبة إلى أراضي الدولة الفلسطينية، بالإضافة إلى منطقتي أ وب، الواقعتين تحت حكم السلطة الفلسطينية، وقطاع غزة الواقع تحت حكم «حماس»، سيخصّص للدولة الفلسطينية نحو نصف أراضي المنطقة ج (٣٠٪) إضافية من الضفة الغربية، تشمل: ١٧٪ من غور الأردن؛ ٣٪ أراضي مستوطنات؛ و١٠٪ كتل المستوطنات وطرق التنقل تنضم لإسرائيل)، وكذلك مناطق واقعة حالياً تحت السيادة الإسرائيلية؛ منطقتان في النقب ستوسعان من مساحة قطاع غزة (تفسير ذلك هو في الأساس إنساني: تقليص الكثافة السكانية في القطاع) وجنوب جبل الخليل. علاوة على ذلك، سيكون من حق إسرائيل تقرير انتقال مناطق أهلة تابعة لسيادتها - مثل قرى وبلدات المثلث التي يسكنها نحو ٢٥٠ ألف عربي في إسرائيل، هم من مواطني الدولة. بالإضافة إلى ذلك، إقامة تواصل في المواصلات - طرق، تقاطعات وأنفاق - تربط بين المناطق الفلسطينية، وأيضاً بين المناطق الإسرائيلية، للسماح بحرية تنقل اشخاص وبضائع وحياة اقتصادية.

كما تنص الخطة على مسؤولية أمنية أكبر لإسرائيل في الجو والبحر والبر، وفي كل المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن وضمن ذلك سيكون غور الأردن الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل وخاضعا لسيادتها (استناداً إلى السيادة وليس فقط على ترتيبات أمنية) والمغزى هو سيطرة إسرائيلية على الغلاف الخارجي للدولة الفلسطينية العتيدة والإحاطة بها.

أما حق العودة فيُنطبق في داخل فلسطين، أو على أساس توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن سكنهم أو في دولة ثالثة، من دون ممارسة حق العودة إلى إسرائيل. وعدد اللاجئين الذين سيُسمح لهم بالسكن في فلسطين سيُحدّد باتفاق مع إسرائيل. وسيجري وضع آلية لتعويض اللاجئين، لكن لن يُطلب من إسرائيل تعويضهم، لأنها وظفت أموالاً في استيعاب وتوطين اللاجئين اليهود الذين غادروا من دول عربية. بعد قيام دولة إسرائيل.

وقالت الورقة إن دلالات الخريطة تعني دولة فلسطينية غير متواصلة جغرافياً، مقسمة إلى ستة كانتونات محاطة تماماً بإسرائيل؛ سيطرة إسرائيلية على كل المحاور التي تربط بين المناطق الفلسطينية؛ سيطرة إسرائيلية أمنية وسيادية على الغلاف، بما في ذلك المعابر الخارجية (معبّر اللبني على نهر الأردن، ومعبّر رفح مع مصر) وتمتد حدود دولية بين إسرائيل وفلسطين بطول ١٤٠ كيلومتر (تقريباً ضعفني طول الجدار القائم حالياً الذي سينقل بحسب الخطة إلى المخط الجديد). والمغزى الحقيقي لهذا المخطط بالنسبة إلى الفلسطينيين هو تقريباً اتفاق استسلام.

وفيما يتعلق بقضية القدس، بحسب الخطة سيبقى قلب المدينة موحداً، وبذلك تبقى الأحياء الواقعة داخل خطوط الجدار، وبينها المدينة القديمة، جبل الهيكل الحرم القدسي الشريف). وجبل الزيتون ومدينة داود، ضمن عاصمة إسرائيل، والعاصمة الفلسطينية ستضمّن أبو ديس الواقعة خارج الجدار.

أكدت ورقة تقدير موقف جديدة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب بعنوان «صفقة القرن، إلى أين تؤدي؟»، أن فرص تحقيق خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لحل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين ضئيلة جداً وتوازي الصفر.

وأضافت الورقة، التي كتبها الباحثون في المعهد المذكور أودي ديكل وعنات كورتس ونوعا شوسترمان، ونشرت في موقع المعهد، وقامت مؤسسة الدراسات الفلسطينية بنشرها بترجمة كاملة إلى العربية أنجزتها الباحثة اللبنانية رندة حيدر، أن الخطة تمنح دلالات مغايرة لمبادئ الرؤية والمفاوضات بشأن تسوية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهي عملياً تفرغها من مضمونها. وفي إطارها، من بين أمور أخرى جرى رفض المطالبة الفلسطينية بكل شيء أو لا شيء» - وخصوصاً «حق الفيتو الفلسطيني»، على أي تسوية لا تقدم رداً كاملاً على تطعاتهم، أو لا تلتزم بخط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وجاء فيها أنه على صعيد التصريحات، الخطة ترسم رؤية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، من خلال احترام التطعات الوطنية الفلسطينية. وهي تشدد في الوقت عينه على عدم المش بأمن إسرائيل، ومنع تحويل الضفة الغربية إلى نوع من قطاع غزة ثان. لكن توجد فجوة كبيرة بين الرؤية وطريقة تحقيقها كما هو مفصل في الخطة. فشروط الاعتراف بدولة فلسطينية تفرض اعترافاً فلسطينياً بالدولة اليهودية، أي: تسوية متفق عليها لدولتين قوميتين - إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وفلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني، انطلاقاً من حق العودة للاجئين ١٩٤٨ إلى دولة إسرائيل. وهناك مطالب أساسية أخرى، هي تأسيس حكم فلسطيني سليم، ديمقراطي، يحترم حقوق الإنسان - بمعايير عالية لا يوجد مثلاًها في أي دولة عربية؛ قبول مطالب إسرائيل الأمنية؛ نزع سلاح حركة «حماس»، وسائر «التنظيمات الإرهابية»؛ استعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة على قطاع غزة الذي سيكون منزوعاً من قدراته العسكرية؛ وقف التحريض الفلسطيني ضد إسرائيل في المنظومة السياسية، والعامه، والتعليمية. ومن الواضح أن هذه الشروط كلها من الصعب جداً على الجانب الفلسطيني تحقيقها.

وأشارت الورقة إلى أن الخطة تتضمن إقامة دولة فلسطينية مع سيادة محدودة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى جيبين في النقب الغربي. وتنص على الأخذ في الحسبان الموقع الذي نشأ على الأرض في العقود الخمسة الأخيرة، بحيث أن كتل المستوطنات الواقعة غربي خطوط جدار الفصل، والتي يسكنها نحو ٢٤٥ ألف مستوطن ستضمّن إلى إسرائيل. ولن تُقتلع أو تُخلى مستوطنات تقع شرقي الجدار يقيم فيها نحو ١٠٠ ألف مستوطن (بينها ١٥ جيباً معزولاً يسكنها نحو ١٤ ألف نسمة). ويُطبق القانون الإسرائيلي كاملاً على كافة هذه المستوطنات. وفي الأراضي الإسرائيلية، ستبقى جيوب فلسطينية يسكنها نحو ١٤٠ ألف فلسطيني، سيتعين عليهم التحرك إلى أرجاء

### كتب هشام نفاع:

يشهد كل يوم تطوراً في إسرائيل أمام الخوف من فيروس كورونا، وهو الذي كان بدأً مع تبين وجود مسافرين إسرائيليين مصابين على متن السفينة اليابانية السياحية «دايموند برنسيس»، التي كانت فرضت عليها السلطات اليابانية حجراً صعباً. وقد وصل فجر الجمعة الماضي ١١ إسرائيلياً كانوا على متن السفينة تم إخضاعهم للحجر الصحي لأسبوعين في وحدة خاصة أقيمت في مستشفى شيبا تل هشومير بالقرب من تل أبيب.

وتصاعد الخوف أكثر مع وصول التقرير من كوريا الجنوبية بشأن ٩ سائحين من مجموعة سياح تواجدت في إسرائيل وقامت بجولة في بعض المواقع الشهيرة بالبلاد بين التواريخ ٨ و١٥ شباط الحالي، والذين تم تشخيصهم كمرضى بالكورونا بعد عودتهم إلى سيئول. واتخذ الأمر صبغة الأزمة الدبلوماسية بهذه الدرجة أو تلك، حين قامت هيئة مطارات إسرائيل بإرجاع حوالي ١٨٠ كوريا جنوبياً إلى بلادهم بعد أن تقطعت بهم السبل في إسرائيل، عندما أوقفت الرحلات الجوية بين البلدين بسبب مخاوف من تفشي فيروس كورونا.

وكان موقع «واينت» الإخباري ذكر يوم الأحد أن إسرائيل فحصت إمكانية وضع نحو ٢٠٠ زائر من كوريا الجنوبية في حجر صحي داخل قاعدة عسكرية، في إشارة إلى مجموعة مختلفة فيما يبدو، لكنها عادت وأرجعتهم إلى بلادهم. سلطات إسرائيل صرحت رسمياً أنها ستمنع السفر من كوريا الجنوبية إليها بعد زيادة الإصابات بفيروس كورونا هناك.

في هذه الأثناء تم الإعلان عن مزيد من الدول التي سيتمنع السفر منها وإليها. وبعد أن كان وزير الداخلية الإسرائيلي آرييه درعي قد قال إنه أمر بإضافة كوريا الجنوبية واليابان إلى قائمة دول أسبوعية تحظر إسرائيل السفر منها وإليها والتي تضم أيضاً الصين وتايوان، تمت إضافة دول جديدة إلى القائمة هي هونغ كونغ، ماكاو، سنغافورة، اليابان وأستراليا. وذكرت إذاعة الجيش «غالي تساهل» صباح الاثنين أن السلطات تدرس فرض إجراءات استثنائية على السفر من وإلى إيطاليا، حيث تجاوز عدد حالات الإصابة الـ ١٣٠،

بسبب مكامن خلل بنيوية وسوء استعداد منهجي

## تشكيك في جهوزية إسرائيل أمام احتمال تفشي الكورونا!

فكتبت أن «المزيد والمزيد من الأسئلة التي ليس لها جواب برزت في الأيام الأخيرة. في أي ظروف يتعين على المسافرين العائدين العيش؟ هل من المسموح لهم الاتصال بأبناء عائلاتهم، وماذا سيكون مصير العائلات التي سبق أن تعرضت لذلك؟ هل هي ملزمة أيضاً بالعزل؟ إن انعدام اليقين حول كل هذه المسائل يولد ردود فعل متطرفة ولا تغفّر، مثل إبعاد الأطفال عن أهاليهم الذين عادوا من مثل هذه البلدان وعن مؤسسات التعليم التي يتعلمون فيها أو نبذهم كخطيرين».

ووجهت سهام النقد للحكومة قائلة: «بدلاً من تهدئة الخواطر وتوفير تفسيرات مسؤولة وواعية عن الخطوات اللازمة لمنع انتشار المرض، بهدف تجنيد التزام جماهيري عام ضروري لمكافحة الفيروس، تشعل وزارة الصحة بنفسها حالة الهلع. هكذا مثلاً غلم عن تأسيس منظومة للوشاية، منظومة تبلغ هاتفية تستهدف المواطنين القلقين الخائفين من أن جيرانهم الذين عادوا للبلاد خرقوا شروط حظر التجول المفروض عليهم. كما علم أن ثمانية مراقبين خاصين سيتجولون بين مئات المحاصرين في محاولة لتأكد من احترام شروط عزلهم». وتضيف بسخرية سوداء: «إن جملة هذه المبادرات الإبداعية، التي لن توضع أبداً قيد الاختبار في الواقع، تثير الشك في أن هناك من يشجع الفزع لأسباب غير موضوعية. ليس هناك ما يماثل الخوف من الموت البيولوجي لصراف الاهتمام عن الواقع السياسي المأزوم وعن خطوات جهائية معلقة فوق رؤوس مسؤولين كبار مختلفين في الحكومة».

أما المحلل الاقتصادي نحميا شترسلاز فقد انتقد ما سمي «خطة الليكود الاقتصادية» التي تم الإعلان عنها ضمن الحملة الانتخابية الراهنة. وأشار إلى البند الثالث الذي يتناول الصحة وفيه جاء: «سنقوم ببناء أربع مستشفيات أخرى وسنضيف ٧٠٠ سرير في كل سنة. وهكذا سنقلل الاكتظاظ ونقصر الطوابير». ويقول الكاتب ساخراً: فعلاً، بكيسه زر. كم سيكلف هذا؟ إنهم لا يذكرون ذلك. وماذا سنقلص؟ لا شيء. وكيف سيتساوق هذا مع العجز الكبير الذي أوثقنا إياه نتيناهو، الذي يقتضي تقليص ٢٠ مليار شيكل في الميزانية؟ لا جواب.

نجحت في الماضي في التصدي لأوبئة وأزمات مرضية. ففي العقد الأخير فقط كان الجهاز الصحي مطالباً بأن يتصدى لانتشار انفلونزا الطيور، شلل الأطفال، الحصبة وغيرها من الأمراض التي تعرض الصحة العامة للخطر. أما الآن فهي تتقف قيد الاختبار امام فيروس الكورونا. السؤال فيما إذا كان الفزع لدى الجمهور حول انتشار الكورونا في إسرائيل وفي العالم مبالغاً فيه لم يحسم بعد، كون فوارق المعلومات كبيرة والمسائل الطبية حول الفيروس لا تزال مفتوحة».

وخلصت إلى أنه «بالذات بسبب انعدام اليقين فإن إسرائيل مطالبة بأن تستعد للسيناريو الأخطر». فقد قبلت وزارة الصحة استنتاج الخبراء الذين قرروا أن وصول الفيروس إلى البلاد «هو أغلب الظن مسألة وقت فقط». وإضافة إلى ذلك، أعلنت الوزارة عن الكورونا كمرض معد وخطير، وأصدرت مراسيم تمنح الوزارة الصلاحيات لاتخاذ وسائل متنوعة لمنع انتشاره. وبالتوازي تعمل الوزارة على إرشاد الجمهور.

لكن الصحيفة ذهبت أبعد من الظرف الراهن مؤكدة أن «القسم الأهم من الاستعداد يعتمد على وجود بنى تحتية مناسبة، خطط مفصلة ومانورات لسيناريوهات الطوارئ في الجهاز الصحي وخارجه، وكلما مر الوقت ظهر النقد وانكشف الإهمال عديد السنين في جهاز الصحة العامة إلى جانب مواضع خلل مختلفة ومقلقة». وبين مكامن الخلل التي أشارت إليها: الاستعدادات الناقصة في مطار بن غوريون، الذي تنقصه وفقاً لمصادر مهنية، البنى التحتية الحيوية لتنفيذ فحوصات للكورونا وإدخال المرضى المحتملين في العزل؛ غياب خطة عمل مرتبة في الموضوع بسبب نقص المعلومات ومخاوف أطباء العائلة في المجمعات الجاهريية؛ الأداء غير المضمون لقطارات إسرائيل والمواصلات العامة بشكل عام؛ ضعف الخدمات الضرورية. جهاز التعليم، وانتعاه بجاهزية الاقتصاد لوضع تلزمه الكورونا بالعزل والإغلاق.

### وزارة الصحة أعلنت تأسيس

#### منظومة هاتفية للوشاية

الكاتبة سريت روزنبلوم أشارت في مقال لها بصحيفة «يديעות أهرنوت»، إلى تصاعد حالة الهلع الناجمة عن قلة المعلومات والنقص في المعرفة والتوعية.

لأي مواطن أو مقيم إسرائيلي. يتم منع دخول غير المواطنين أو المقيمين في إسرائيل والذين مكثوا في الصين لمدة ١٤ يوماً قبل وصولهم.

### وعود بالعمل على اختراع لقاح مضاد

#### ومخاوف من «انتقامات» دبلوماسية

على المستوى السياسي أعلنت رئاسة الحكومة الإسرائيلية أن رئيس الحكومة بنيامين نتيناهو «أوعز المعهد البيولوجي في إسرائيل بالعمل على إنتاج لقاح ضد الفيروس وإنشاء شبكة لتلقيح». وعقد نتيناهو، صباح الأحد، جلسة مشاورات إضافية حول إمكانية تفشي الوباء في إسرائيل بمشاركة وزراء ومديري مستشفيات ومدعويين آخرين، وذلك بدلا من الجلسة الأسبوعية للحكومة.

وفي الوقت نفسه، ذكرت موقع «أي-٢٤» الإخباري العبري أن وزارة الخارجية الإسرائيلية قدمت لوزارة الصحة رؤيتها بشأن السؤال: إلى أي حد من الممكن للقيود الحالية على دول آسيا بسبب كورونا أن تؤثر وأن تسبب ضرراً دبلوماسياً؟ لكن وزارة الصحة تجاهلت التوصية. وذكرت تقارير إسرائيلية أن المخاوف لدى وزارة الخارجية هي من أن تقوم الدول الآسيوية «بالانتقام» من إسرائيل دبلوماسياً بسبب تحذيرات وزارة الصحة - وهي تحذيرات لم تصدرها أية دولة أخرى.

وأشارت التقارير إلى أن وزارة الزراعة الإسرائيلية تحاول منع رحيل العمال في قطاع الزراعة من تايوان والذين تنتهي عقودهم بالبلاد من أجل منع إلحاق ضرر في قطاع الزراعة. وتقول وزارة الصحة إن الهدف من تعليماتها هو تقليل عدد المسافرين حتى لا يتسبب بانتشار المرض في البلاد. ونقلت هيئة البث الرسمية «كان» عن مسؤولين من مجال السياحة يقدرون أن ١٥٠٠ حتى ٢٠٠٠ شخص يصلون من الشرق الأقصى يوميا ويدخلون إلى العزل خشية من انتشار مرض كورونا في البلاد. وفي أعقاب تقليص وإلغاء الرحلات من الشرق الأقصى، فإن شركة «إل عال» الإسرائيلية ستضطر إلى فصل عمال.

صحيفة «هاترس» كانت توقفت في افتتاحية لها عند شكل المواجهة المطلوبة مع المرض، قبل ظهور الحالات العينية ومخاطر التفشي. وذكرت بأن «إسرائيل

نحو انتخابات الكنيست يوم ٢ آذار

# تمترس المصوتين الإسرائيليين بمواقفهم يجعل المنافسة الرئيسية داخل «المعسكرات»!

**\*تحالف «أزرق أبيض» والليكود يتنافسان على موقع الكتلة الأكبر ويحاولان كسب أصوات من القوائم الحليفة لهما \*«أزرق أبيض» يعرض أكثر مواقف اليمين الاستيطاني لجذب أصوات من الليكود \*نتنياهو هو الذي حذّر من أن «العرب سيسرقون الانتخابات» في أيلول بدأ حملة مغازلة لاقتناص أصوات منهم \*القائمة المشتركة تبدي ثباتاً وتعزيزاً لقوتها رغم هجمة القوائم الصهيونية والدينية اليهودية على الشارع العربي\***

**كتب بهروم جرابيسي:**

يستدل من استطلاعات الرأي العام التي تظهر تباعاً أن انتخابات الثاني من آذار المقبل، لن تغير المشهد الانتخابي الذي أفرزته انتخابات أيلول ٢٠١٩، بما يمكنه أن يقلب الموازين رأساً على عقب، إذ أن الليكود وحلفاءه من جهة، والقوائم الأخرى التي تعارض الليكود، أو تعارض الليكود طالما هو برئاسة بنيامين نتنياهو، من جهة أخرى، هي أيضاً لا تحقق أغلبية، في حين أن القائمة المشتركة، التي تمثل أساسا الجماهير الفلسطينية في الداخل، تبدي ثباتا واتجاها نحو زيادة قوتها، ما سيعقد أزمة إسرائيل البرلمانية أكثر.

وهذه الحال، التي قد تتغير حتى يوم الانتخابات في حال حصلت مفاجآت غير متوقعة حتى الآن، جعلت المنافسة الأشد في داخل المعسكرات، بمعنى أن كلا من قائمتي «أزرق أبيض» والليكود تسعيان لاقتناص أصوات من القوائم الحليفة المباشرة، وفي ذات الوقت فإن «أزرق أبيض» يعرض مواقف معينة متشددة أكثر لكسب أصوات من الليكود، في حين أن الليكود بدأ في الأيام الأخيرة حملة في محاولة بإسائة لاقتناص بعض أصوات من العرب، ويقود الحملة شخص بنيامين نتنياهو، الذي جعل حملته في أيلول الماضي تحريضا شرسا على الجماهير العربية، متهما إياها بنيتها تزوير الانتخابات.

**الليكود وحلفاؤه والسعي للأغلبية**

يخوض حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو معركة شديدة، في سعي للوصول إلى عدد المقاعد الذهبي» من ناحيته، ٦١ مقعدا، له وللقوائم الحليفة الفورية له، بمعنى من دون قائمة «يسرائيل بيتينو»، التي هي سياسيا في صلب هذا المعسكر، ولكن رئاسة نتنياهو لليكود ما تزال تمنح للحزب زعيم أفغدور ليبرمان، الانضمام له لتشكيل الحكومة الأغلبية. وحسب كل استطلاعات الرأي الصادرة حتى الآن، فإن قوة هذا المعسكر تراجعت منذ انتخابات نيسان، من حيث المقاعد، من ٦٠ مقعدا، من دون ليبرمان، في انتخابات نيسان، إلى ٤٤ وحتى ٥٥ مقعدا، على الأكثر، وهي نتيجة مطابقة لنتائج انتخابات أيلول، وبعد ضم ليبرمان فإن القوة المحتممة، حسب الاستطلاعات، هي ما بين ٦٢ إلى ٦٣ مقعدا، مقابل ٦٧ مقعدا في انتخابات العام ٢٠١٥.

ورغم هذا، فإن هذا المعسكر، وبضمنه ليبرمان، يحصل على ٦٠٪ من أصوات اليهود. وما ساهم في تراجع التمثيل البرلماني، خاصة في انتخابات أيلول ٢٠١٩، كان ارتفاع نسبة التصويت بين العرب بنسبة ١٠٪ من إجمالي ذوي حق الاقتراع العرب، من ٥٠٪ في نيسان ٢٠١٩ إلى ٦١٪ في انتخابات أيلول ٢٠١٩، بمعنى زيادة فعلية بنسبة ٢٠٪ مقارنة بنيسان، مقابل أن نسبة التصويت بين اليهود في أيلول تراجعت بنحو نصف بالمئة، وكل الزيادة في أصوات العرب صبت في صالح القائمة المشتركة، التي حصلت أيضا على أصوات تعادل قرابة مقعد برلماني كان قد صبت في نيسان لصالح الأحزاب الصهيونية.

وعلى ضوء ما يراه الليكود من شبه تمترس في مواقف الناخبين، فإنه يعمل في مسارين بشكل متواز: الأول أنه وفق مساباته، فإن قطاعا من مصوتينه لم يصل إلى صناديق الاقتراع، وهذه تغيرات مشكوك بمدى دقتها، بعد فحص نمط التصويت في بلدات عينية، فنمط التصويت لمعسكر اليمين الاستيطاني، كما هو لدى كل واحد من القطاعات المختلفة، يتم أخذه من البلدات والتجمعات السكانية ذات الأغلبية الساحقة لهذا المعسكر أو

ذاك، وفي حالة الليكود، فإن المقياس الأكبر له، نجده في نسب التصويت وأنماطه في مستوطنات الضفة ككل، على مختلف تياراتها في داخل هذا المعسكر، ونرى أن الاقبال على صناديق الاقتراع من ناحية هذا المعسكر هو الأعلى من دون منافس، بما في ذلك تصويت المتدينين من التيارين، الديني المتمزمت-الحرديم والديني الصهيوني (القومي).

وفي المقابل، يسعى الليكود، ولكنه يفشل، في اقناع قائمة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية) المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، وزعيمها إيتار بن غفير، بالانسحاب من المنافسة، منعا لحرق ما بين ٧٠ ألف إلى ٨٠ ألف صوت، بعد أن حصلت القائمة في انتخابات أيلول الماضي على ٨٣ ألف صوت، في الوقت الذي احتاج فيه اجتياز نسبة الحسم، أكثر من ١٤٠ ألف صوت، فقد أعلن بن غفير في مقابلة مطولة مع صحيفة «يديעות أخرونوت» في نهاية الأسبوع الماضي، أنه مصر على الاستمرار في المنافسة، وأنه يرفض كل توجهات الليكود وأحزاب اليمين الاستيطاني للانسحاب.

ولكن حتى من يباب الافتراض بان «عوتسما يهوديت» قررت الانسحاب في الدقيقة التسعين، فإن جمهور هذه القائمة هو في أقصى حدود التطرف، ومنه تخرج عصابات الإرهاب الاستيطانية، وغالبيةه لن تخرج للتصويت في حال انسحبت القائمة من المنافسة، ولكن تفاصيل الاتصالات بين الليكود وهذه القائمة، وإغراءات الليكود لها، مثل العمل على خفض نسبة الحسم لاحقا، تشير إلى مدى استعداد نتنياهو للشراكة حتى مع قوى كهذه، خلافا لموقف أحزاب استيطانية، تعد أشد تطرفا من الليكود، ولكنها ترفض في ذات الوقت الشراكة الانتخابية مع «عوتسما يهوديت».

أمام هذا المشهد، فإن الليكود لا يتوانى عن منافسة شركائه الفوريين في أي حكومة يشكلها، وهي قائمة «بينا» التي تضم ثلاثة أحزاب، وتمثل بالاساس التيار الديني الصهيوني- القومي، ومن حين إلى آخر، تتصاعد لهجة المناكفات، المرابذة على المواقف الأشد تطرفا بين الليكود وقائمة «بينا».

**القوائم المقابلة لليكود**

في الحقيقة فإن القوائم الصهيونية الأخرى من غير الممكن إطلاق صفة المعسكر عليها، لأنها ليست متناغمة، والمسألة ليست فقط القائمة المشتركة، التي هي معسكر ثالث قائم بحد ذاته، وإنما أيضا حزب «يسرائيل بيتينو» برئاسة أفغدور ليبرمان، الذي يرفض الليكود طالما هو برئاسة بنيامين نتنياهو، ولا يرفضه سياسيا؛ فمن ناحية سياسية، هذا الحزب يقف على يمين الليكود، وخاصة بالخطاب العنصري.

وقد كسر ليبرمان كل الرهانات، بعد جولتي الانتخابات في نيسان وأيلول ٢٠١٩، بأنه سينضم لحكومة الليكود برئاسة نتنياهو في الدقيقة ١٠٠. فالصحافة الإسرائيلية جعلت الأمر وكأنه خلاف شخصي بين ليبرمان ونتنياهو، بينما حقيقة موقف ليبرمان نابعة من كونه بات ييمسك بالخشية الأخيرة، التي تساق عليها في النهر السياسي الهادر، كي يبقى في الحلبة، وهي مسألة التصدي لقوانين ون أنظمة الإكراه الديني، وفرض الخدمة العسكرية على شبان الحرديم، وهو ما لا يستطيع نتنياهو القول به، لأنه سيفقد الدعم الفوري من الكتلتين اللتين تمثلان الحرديم، وقد كدر ليبرمان موقفه في نهاية الأسبوع الماضي، بأنه لن يكون جزءا من حكومة يرأسها بنيامين نتنياهو، ورغم ذلك، فإن كل الاحتمالات تبقى واردة.

من ناحية أخرى، فإن تحالف «أزرق أبيض» ما زال يراوح مكانه

الانتخابات الإسرائيلية: تنافس داخل المعسكرات.

وفق استطلاعات الرأي، مع تقدم طفيف مفترض على الليكود، ولكن هذا التقدم جاء على حساب التحالف الأقرب لـ«أزرق أبيض»، قائمة حزبي العمل وميرتس، التي تضم أيضا الحزب الصغير الذي أقامته النائبة أورلي ليفي- أبكيس، قبل انتخابات نيسان ٢٠١٩. وهذا على الرغم من أن «أزرق أبيض» يسعى أيضا إلى اقتناص أصوات من اليمين الاستيطاني، من خلال خطاب يميني متشدد، برز في عدة نقاط، منها استعداده لضم منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت، في الضفة المحتلة، رغم أن برنامجه يعلن قائمة الشركات ال ١١٢ المشتركة باقتصاد المستوطنات، وهو ذات الموقف الذي اتخذه أيضا حزب العمل الشريف لحزب ميرتس.

وبموازاة ذلك كثّف «أزرق أبيض» هجومه على القائمة المشتركة، ونفوره منها، متعهدا أنها لن تكون جزءا من حكومته، ولن يطلب شراكتها، في حين أن مسألة الشراكة في الحكومة ليست في واد القائمة المشتركة. وفي هذا الإطار، كان «أزرق أبيض» من أبرز الداعمين لشطب ترشيح النائب د. هبة يزبك من التجمع الوطني الديمقراطي، في القائمة المشتركة.

القائمة المشتركة

مرة أخرى، ستكون قوة القائمة المشتركة التي تضم كل الأحزاب الناشطة في الشارع العربي المنخرطة في العمل البرلماني، هي محط الأنظار في انتخابات آذار المقبلة، فيعد أن نجحت القائمة في رفع نسبة التصويت من ٥٠٪ في نيسان ٢٠١٩، إلى ٦١٪ في أيلول ٢٠١٩، ما أدى إلى تغيير جدي في موازين القوى بين المعسكرات، بإضافة ثلاثة مقاعد لها، يجري الحديث الآن عن احتمال ارتفاع آخر في تصويت العرب، وتحويل أصوات عربية أكثر من الأحزاب الصهيونية للقائمة المشتركة.

وتبقى هذه تقديرات تشير لها استطلاعات داخلية، في حين أن كل الاستطلاعات التي تنشر في مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية تمنح القائمة المشتركة ما بين ١٣ إلى ١٤ مقعدا، وغالبيتها تشير إلى ١٤ مقعدا، في حين أن ذات الاستطلاعات كانت تمنح القائمة المشتركة قبل انتخابات أيلول ما بين ١٠ إلى ١١ مقعدا، بينما حصلت فعليا على ١٣ مقعدا.

وزيادة المشتركة مروهونة أساسا بارتفاع نسبة التصويت بين العرب، وأيضا بمدى قدرتها على جذب أصوات عربية من الأحزاب الصهيونية، التي حصلت في أيلول على حوالي ١٠٥ آلاف صوت عربي، مقابل ١٣٤ ألف صوت عربي في انتخابات نيسان ٢٠١٩.

وهذا الواقع جعل الأحزاب الصهيونية تقتحم الشارع العربي في الأيام الأخيرة، أكثر مما كان في انتخابات أيلول، وحتى أن بنيامين نتنياهو، الذي جعل التحريض على العرب «والخوف



(الغيب)

من أنهم سيسرقون الانتخابات» في أيلول، يغير الاتجاه حاليا بـ ١٨٠ درجة، «بمغازلة» العرب، وبات ينسب لنفسه إنجازات تجاه المجتمع العربي، ولكن حسب الأجواء القائمة، فإن هذا لن يضيف له شيئا، ولهذا فإن الاعتقاد السائد في الأوساط السياسية في المجتمع العربي، هو أن نتنياهو يسعى لتهدئة الأجواء، ظلًا منه أن هدوءا كهذا سيساهم في عدم رفع نسبة التصويت.

ودلالة على هذا الاستنتاج، هو أن تحريض نتنياهو على العرب، خاصة في ما عرّف في حينه بقانون الكاميترات في صناديق الاقتراع باستخدام العرب، قد ساهم في رفع نسبة التصويت في حينه.

كذلك فإن البند الوارد في ما تسمى «صفقة القرن» بضم منطقة المثلث إلى الكيان الفلسطيني، الذي تسميه الخطة إياها «دولة»، مقابل ضم المستوطنات، بمعنى مقايضة أهل البلاد بالمستوطنين، قد أثار الجماهير العربية، وسقط مؤشر لارتفاع نسبة التصويت في الانتخابات المقبلة، ولهذا فقد ادعى نتنياهو في مقابلة متلفزة باللغة العربية أن هذا البند لن يطبق، في حين أكدت سلسلة من التقارير أن هذا البند دخل إلى الخطة بطلب من نتنياهو.

يشار إلى أن الانتخابات في المجتمع العربي تجري لأول مرة منذ ٧٢ عاما، وعدم وجود منافسة بين قوائم عربية أخرى، ما خلق أجواء أفضل لعمل القائمة المشتركة، التي من المتوقع لها أن تحصل أيضا على آلاف الأصوات من الشارع اليهودي، كما حصل في انتخابات ٢٠١٩ وقبلها.

# أجندات معارك الانتخابات الثلاث فرضها نتنياهو على خصومه!

**\*قضايا فساد نتنياهو حُسمت منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩ بنتائج لليكود دلت على عدم اكتراث الجمهور بهذه المسألة بالقدر الذي يطيح بنتنياهو \*«أزرق أبيض» حاول إعادة ملف الفساد إلى المواجهة في الحملة الدائرة وفشل \*في الحملات الانتخابية الثلاث ظهر التنافس القوي على مواقف اليمين المتشدد واليمين الاستيطاني\***

مواقف يمينية أشد، وعليها فإن من يتعمق في البرنامج السياسي لتحالف «أزرق أبيض»، الذي أقر في شهر آذار ٢٠١٩، يرى الغالبية الساحقة من بنود «صفقة القرن» موجودة هناك.

وعلى هذا الأساس، أعلن «أزرق أبيض» تبنيه لتلك الصفقة، بكل بنودها، وأنه سيعمل على تطبيقها في حال شكّل الحكومة. ولم يكف «أزرق أبيض» بهذه المواقف، بل شنّ معركته على القائمة المشتركة، معلنا أنها لن تكون ضمن حكومته، في حين أن القائمة المشتركة ترفض أصلا، ومن حيث المبدأ، المشاركة في أي حكومة إسرائيلية في ظل استمرار الاحتلال والاستيطان، وكل السياسات العنصرية.

كما دعم «أزرق أبيض»، بقوة، ومعه حزب العمل برئاسة عمير بيرتس، شطب ترشح القائمة هبة يزبك من التجمع الوطني الديمقراطي، في القائمة المشتركة، بسبب منشورات قليلة في صفحاتها في شبكة الفيسبوك، تعود إلى خمس وسبع سنوات سابقة، إلا أن المحكمة العليا ألغت قرار لجنة الانتخابات المركزية، بأغلبية ٤ قضاة ضد ٤ قضاة إيدوا شطب ترشحها.

وأكثر من هذا، فإن تحالف «أزرق أبيض» جعل في واجهة خطابه السياسي، الحزب الأصغر في هذا التحالف، حزب «تلم» بزعامة وزير الدفاع الأسبق، موشيه يعلون، وهو حزب يتمسك بمواقف اليمين الاستيطاني المتطرفة، بما فيها مواقف عدائية ضد العرب. وأعلن هذا الحزب، كما صدر أيضا عن زعيم التحالف بيني غانتس، أنه لن يقبل بشراكة أية قائمة لا تعترف بإسرائيل «دولة يهودية وديمقراطية»، ولا تنبذ، ما تصفه إسرائيليل بـ «الإرهاب»، بقصد العقاب الفلسطينية ضد الاحتلال؛ ما يعني أنه في الوقت الذي سعى فيه «أزرق أبيض» لأن تكون الحملة الانتخابية ضد رئيس حكومة يمثل أمام المحكمة بقضايا الفساد، وجد نفسه، ينافس الليكود على كل مواقف اليمين الاستيطاني، في حين بقيت قضية الفساد هامشية.

[ب، جرابيسي]

وشمال البحر الميت في الضفة الغربية المحتلة، للإعلان عن أن هذه العطفة ستبقى تحت «سيادة إسرائيل»، في ظل الحل الدائم.

في المقابل، سعى نتنياهو إلى استنهاض خلايا اليمين الاستيطاني الثائمة، رغم أن جمهور اليمين الاستيطاني، السياسي والديني، كان مستنهضا منذ انتخابات نيسان، وكما في كل انتخابات، إذ أن معاقهم تسجل أعلى نسب تصويت.

وإذا أخذنا نسبة من يصوتون خارج أماكن سكنها، فإن نسبة من لم يصوتوا من هذا الجمهور، تبقى هامشية جدا، من بين أولئك الذين كانوا في البلاد يوم الانتخابات، إذ يشير إلى أن ١٢٪ من ذوي حق الاقتراع اليهود إن لم يكن أكثر بقليل، هم في عداد المهاجرين، أو المقيمين بشكل دائم خارج البلاد. ولهذا رأينا أن نتنياهو خاض انتخابات أيلول ٢٠١٩ بالتركيز على التحريض العنصري ضد العرب، وحاول فرض أنظمة انتخابية، ثم فرض قانون خاص لوضع كاميرات داخل صناديق الاقتراع في أماكن معينة، إذ أن المستهدفة كانت البلدات والمدن العربية، ولكن كل هذا فشل، وبموازاة ذلك، أعلن نتنياهو نيته ضم غور الأردن وشمال البحر الميت، إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية».

وظهر تحالف «أزرق أبيض» ضعيفا في هذه المواجهة، ولم يطرح بديلا، ورغم ذلك فإن النتائج انقلبت بشكل محدود في تلك الانتخابات، وهذا لأن تحريض نتنياهو ضد العرب، استنهض العرب أنفسهم، إذ ارتفعت نسبة التصويت بينهم، من ٥٠٪ في نيسان إلى أكثر بقليل من ٦٠٪ في أيلول، بينما نسبة التصويت بين اليهود تراجعت بنحو نصف بالمئة، ولأول مرّة في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية، يكون العرب السبب في ارتفاع نسبة التصويت العامة.

وتدقق أكثر من ١٠٠ ألف صوت عربي، صوتوا للقائمة المشتركة، إضافة إلى سحب حوالي ٣٠ ألف صوت للمشتركة، كانوا قد صوتوا لأحزاب صهيونية في نيسان، انعكس على التوزيع الكلي للمقاعد، ففي حين حصلت قائمتا الجماهير العربية في نيسان على ١٠

## أجندات معارك الانتخابات الثلاث فرضها نتنياهو على خصومه!

**\*قضايا فساد نتنياهو حُسمت منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩ بنتائج لليكود دلت على عدم اكتراث الجمهور بهذه المسألة بالقدر الذي يطيح بنتنياهو \*«أزرق أبيض» حاول إعادة ملف الفساد إلى المواجهة في الحملة الدائرة وفشل \*في الحملات الانتخابية الثلاث ظهر التنافس القوي على مواقف اليمين المتشدد واليمين الاستيطاني\***

تم حل الكنيست ال ٢٢ في شهر كانون الأول بعد أكثر من ٣ أشهر على انتخابات أيلول، ولمرّة الثانية خلال عام، لتنتج إسرائيل لانتخابات ثالثة، خلال ١١ شهرا، في الثاني من آذار المقبل، وفي مركز الأزمة عدم تشكيل حكومة، بأي أغلبية كانت، وفي واجهة الأزمة مسألة ترؤس بنيامين نتنياهو للحكومة، ولو بالمأوابة، في الوقت الذي صدر فيه نهائيا قرار تقديمه للمحاكمة في ثلاث قضايا، ولكن الأزمة هي أعقم، من ناحية النهج، ومنطق التعامل مع مؤسسات الدولة، وهذا الجانب سنأتي عليه بعد الانتخابات.

وسعى تحالف «أزرق أبيض» لأن تكون في واجهة حملة الانتخابات الحالي، قضايا فساد نتنياهو، وأنه ليس بقدرته قيادة الحكومة في الوقت الذي يمثل فيه أمام المحكمة. إلا أن نتنياهو نجح للمرّة الثالثة في فرض أجندة انتخابية على الأحزاب التي تدور في فلك الحكم وتتنافس عليه.

للمرّة الثالثة، أيضا، ينجح نتنياهو في جر تحالف «أزرق أبيض» إلى أجندته، ليجعل المنافسة في الساحات المرعبة لنتنياهو والليكود وحلفائه، رغم أن هذا الليكود لم ينجح في جولات الانتخابات السابقة، ولا الثالثة بحسب الاستطلاعات، في تحقيق الأغلبية المطلقة، من دون الحليف الطبيعي لهم، أفغدور ليبرمان وحزبه «يسرائيل بيتينو».

**نيسان ٢٠١٩.حسم الموقف من الفساد**

كانت في واجهة انتخابات نيسان قضايا الفساد التي تلاحق بنيامين نتنياهو، وقبل الوصول إلى يوم الانتخابات، صدر قرار المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت، بتوجيه ثلاث لوائح اتهام ضد نتنياهو، ولكنه كان قرارا مرهونا بالاستماع لوجهة نظر طاقم الدفاع عن نتنياهو، وبعدها يصدر القرار النهائي بخصوصه. وعلى الرغم من أن قضايا الفساد بحدتها، رافقها الجمهور على مدى حوالي عامين ونصف العام، حتى ذلك الوقت، إلا أن نتنياهو

إعداد: برهوم جريسي

«المشهد» الاقتصادي

## وزارة المالية تحذر من ارتفاع حاد في عجز الموازنة الإسرائيلية في السنوات الثلاث المقبلة!

**\*الوزارة تتوقع أن يتجاوز العجز نسبة ٤٪ في العام الجاري والعامين التاليين\***

وكان هذا في خضم الاستعداد لانتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ وجهت انتقادات في مطلع ذلك العام لوزير المالية موشيه كحلون، بسبب استفحال العجز في الموازنة العامة. وكان كحلون يومها يرأس حزب «كلنا»، الذي تلقى ضربة قاصمة في انتخابات نيسان، بهبوطه من ١٠ مقاعد في العام ٢٠١٥، إلى ٤ مقاعد في نيسان، وبعد ذلك انضم مع حزبه لحزب الليكود تمهيدا لانتخابات أيلول ٢٠١٩. وقبل أسابيع أعلن عن اعتزاله السياسة، ولن يخوض الانتخابات. وحسب تقرير «كالكايسست»، فإن وزارة المالية أجلت مدفوعات من الشهر الأخير للعام ٢٠١٨، إلى الشهر الأول من العام ٢٠١٩، في حين استقدمت سلطة جباية الضرائب، جباية كان من المفروض أن تدخل في جباية الشهر الأول من ٢٠١٩، وتم دفعها في الشهر الأخير من ٢٠١٨.

وهذا الأمر تكشف في الأيام الأخيرة، بعد أن ظهر فارق العجز بين الشهر الأول للعام ٢٠١٩، والشهر الأول للعام ٢٠٢٠، بمعنى كانون الثاني الماضي.

وفقاً للتقرير الصحافي، فإن المراقب السابق للدولة يوسف شابييرا، وضع يده على الخلل في حسابات العجز، ووضع مسودة تقرير ينتقد فيه وزارة المالية والحكومة، إلا أن مراقب الدولة الجديد، متنياهو إنجلمان، الذي ضغط بنيامين نتنياهو لانتخابه، أفرغ تقرير سلفه من مضمونه، وجعله أخف وطأة بكثير، وزعم ذلك، فقد عمل على تأجيل نشره إلى ما بعد انتخابات آذار المقبل.

أنها تبقى محتجزة لأصحابها في الخارج، بهدف التأخير، حتى تعرض سلطة الضرائب تسهيلات وتخفيضات من أجل جباية الضرائب عليها. وهذه الظاهرة تكشفت بقوة في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وبقيت الأموال محتجزة لسنوات، حتى فاوضت سلطة الضرائب أصحاب الأرباح، وبدلا من أن يدفعوا ٢٥٪ ضريبة عليها، دفعوا ١٠٪، وهذا يعني مليارات أقل لخزينة الضرائب. وكان الحديث يومها عن أرباح بقيمة ٣٣ مليار دولار، وكان المفترض أن تتم جباية أكثر من ٨ مليارات دولار، إلا أنه تمت جباية ٣٣ مليار دولار، وتبين الآن أن الظاهرة تكررت في العام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن تكون في العام الجاري والمقبل ٢٠٢١، وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن أصحاب الأرباح ينتظرون عروض تخفيض ضريبي كي يفرجوا عن ارباحهم، ويكشفوا عن حجمها.

ويشار إلى أن العام ٢٠١٩ شهد مدخولات ضريبة تقريبا بحجم المتوقع، بدلا من فائض تراوح من ٢٪ إلى ٦٪ في السنوات الأربع التي سبقت.

### تزييف عجز ٢٠١٨

كما ذكر سابقا هنا، كشفت صحيفة «كالكايسست» عن أن وزارة المالية، وبتواطؤ المحاسب العام للدولة، وأيضا سلطة جباية الضريبة، تلاعبوا في نسبة العجز المالي في العام ٢٠١٨، وجعلوه ضمن المحدد له، أي ٢٪، بينما في الواقع كان أعلى من ذلك، ولربما بلغ ٣٫٢٪، من حجم

وقد حذر محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، في وقت سابق، من أن العجز في الموازنة العامة قد يصل مع نهاية العام الجديد ٢٠٢٠ إلى نسبة ٤٫٥٪ ما لم تتخذ الحكومة إجراءات اقتصادية حازمة، لمنع استفحال العجز، وتعويض العجز الحاصل في العام الماضي بقيمة ١٢ مليار دولار.

وحسب التقارير الاقتصادية التي تظهر تباعا، فإنه لن يكون مفر من رفع الضرائب في ميزانية العام الجاري، التي ستقر على الأغلب في الصيف المقبل، وهذه خطوة كانت الحكومة مطالبة بها، منذ انتخابات نيسان، إلا أن حل الكنيست، وإجراء جولتي انتخابات برلمانية خلال العام الماضي، والثالثة في مطلع آذار المقبل، منع الحكومة من اتخاذ خطوات كهذه، ليس فقط لأنها حكومة انتقالية، وإنما لأنها في أجواء انتخابات مستمرة.

وقالت مصادر في وزارة المالية إنه لن يكون مفر من رفع ضريبة القيمة المضافة في مطلع أيلول المقبل، من أجل زيادة مداخيل الضريبة في العام الجاري.

وفي هذا السياق، فإن أحد رواد المداخل التي تركض وارتفاع العجز سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين العام من حجم الناتج العام، إذ أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها مع نهاية العام ٢٠١٨، و ٦١٪، إلا أن خبراء الاقتصاد يتوقعون في هذه النقطة العينية، أن لا ترتفع نسبة الدين العام بقيمة الشيكول، من حجم الناتج العام كثيرا، بسبب ارتفاع قيمة الشيكول امام الدولار.

حذرت تقديرات قدمتها وزارة المالية لحكومة بنيامين نتنياهو الانتقالية، من أن العجز في الموازنة العامة، في العام الجاري والعامين المقبلين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، سيستعدي حاجز ٤٪، في كل واحد من هذه الأعوام، ما يعني تزايد نسبة الدين العام من حجم الناتج العام، ما سينعكس سلبا على وضعية إسرائيل أمام مؤسسات الاعتمادات المالية الدولية.

ويتبين أن ما ساهم بشكل طفيف في رفع العجز في ميزانية ٢٠١٩، كان التلاعب في العجز في ميزانية ٢٠١٨، خاصة في الشهر الأخير من ذلك العام، كي لا يجرح وزير المالية موشيه كحلون الذي كان يستعد لخوض انتخابات نيسان ٢٠١٩.

وكان العجز في ميزانية ٢٠١٩ قد سجل ذروة في السنوات الخمس الأخيرة، وبلغ نسبة ٣٫٧٪ من إجمالي الناتج العام، بدلا من السقف الذي حددته ميزانية ٢٠١٩، وهو ٢٫٩٪، بمعنى بدلا من عجز مخطط بقيمة ٤٠ مليار شيكل، (١١٫٤٢ مليار دولار) بلغ العجز ٥٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل (١٤٫٩٦ مليار دولار).

وارتفع العجز سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين العام من حجم الناتج العام، إذ أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها مع نهاية العام ٢٠١٨، و ٦١٪، إلا أن خبراء الاقتصاد يتوقعون في هذه النقطة العينية، أن لا ترتفع نسبة الدين العام بقيمة الشيكول، من حجم الناتج العام كثيرا، بسبب ارتفاع قيمة الشيكول امام الدولار.

## البطالة في ٢٠١٩ هبطت عن ٤٪ ولكن مواطن ضعفها لا تزال قائمة!

**\*رغم هبوط البطالة إلا أن مواطن الضعف في الانخراط في سوق العمل لا تزال قائمة\***

**ورجال متدينون «حريديم» يمتنعون عن الانخراط في العمل \*تحقيق جديد يكشف عن تزييف أعداد الحريديم في سوق العمل\***

بان تصل نسبة انخراط رجال الحريديم في سوق العمل إلى ٣٢٪ حتى العام ٢٠٢٠، بينما نسبتهم اليوم، كما ذكر هنا، بالكاد تتجاوز ٤٨٪. ومن أجل تطبيق هذا الهدف، عملت الحكومة على خصخصة مشروع تحفيز الحريديم للخروج إلى سوق العمل، ودفعت محفزات مالية لأربع شركات فازت بالعطاء، على كل رجل من الحريديم ينخرط في سوق العمل. وحسب التقرير فإن «مركز تطوير تشغيل الحريديم»، الذي تعمل فيه الشركات الأربع، عمل على تسجيل رجال منخرطين أصلا في سوق العمل، على أنهم منخرطون جدد، كي يحصل على محفزات مالية. وليس واضحا كم ساهم هذا الأمر في رفع نسبة المنخرطين في سوق العمل في التقارير الرسمية، إلا أن الصحيفة قالت في تحقيقها إنها

تحدثت عن ظاهرة منتشرة. وكانت إسرائيل قد وضعت في مطلع شهر كانون الأول، الأخير من العام ٢٠١٩، بعد أن كشفت الإذاعة العامة عن فضيحة تزوير التقارير الدورية التي يصدرها الجيش بشأن أعداد الحريديم المجندين سنويا. وهذه عملية تزوير مستمرة على الأقل منذ ٢٠١١. وتبين أن أوامر التزوير جاءت من قيادات عليا في الجيش. ما يعني أن وراء هؤلاء جهات سياسية، معنية بتخفيف أزمة إسرائيل بشأن

الحريديم، أمام الرأي العام.

وجاء كشف الإذاعة، بعد أن أعلن الجيش قبل ذلك بأيام قليلة، أنه تم في العام ٢٠١٩ تجنيد ٢٤٨٠ شابا من الحريديم، بدلا من هدف سابق يصل إلى ٣٤٠٠ شاب. وتم تجنيدهم، يقفز قليلا عن ١٦٪ من الشريحة العمرية للشبان الذكور، إذ أن الشابات المتدينات معفيات من الخدمة.

وتبين أنه حتى هذه الأعداد مضخمة، فمثلا، حينما ادعى الجيش أن عدد المجندين ٢٤٨٠ شابا، فإن الحقيقة هي أنه تم تجنيد ١٦٥٠ شابا. كما أن الجيش أعلن أنه جند في العام ٢٠١٧ حوالي ٣٠٧٠ شابا من الحريديم، بينما العدد الحقيقي كان ١٣٠٠ شاب. إذ قامت المديرية الخاصة بالحريديم في الجيش، بإضافة أعداد شبان، أبناء عائلات غادرت مجتمع الحريديم منذ سنوات، إلى تدين أقل، وحتى إلى عالم العلمانية، وهذا رغم علم المسؤولين في تلك المديرية بحقيقة أولئك الشبان.

كما تبين أنه في العام ٢٠١١ جرت مضاعفة العدد زورا، من ٦٠٠ شاب إلى ١٢٠٠ شاب وفق التقرير الزيف.

العام ٢٠١٧، إلى ٣٦٫١ ساعة في العام ٢٠١٨ و ٣٥٫٨ ساعة في العام الماضي (بما في ذلك الغياب المؤقت عن العمل). وتم قياس انخفاض عدد ساعات العمل في العام الماضي بشكل رئيس بين الرجال، من ٤٠ ساعة في العام ٢٠١٨ إلى ٣٩٫٩ ساعة في العام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٣١٫٣ ساعة و ٣١٫٣ ساعة للنساء على التوالي. ويعكس الانخفاض جزئيا تقصير أسبوع العمل من ٤٣ إلى ٤٢ ساعة، والذي دخل حيز التنفيذ في ١ نيسان ٢٠١٨.

وفي المقارنة العالمية، كانت معدلات البطالة في إسرائيل في السنوات الأخيرة منخفضة ليس فقط من الناحية التاريخية، بل على المستوى الدولي، ولكن الانتعاش في أسواق العمل في بعض الدول المتطورة، أدى إلى تراجع مكانة إسرائيل على اللائحة الدولية. ولكن لا تزال معدلات البطالة في إسرائيل أقل من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي كانت ٥٪ في تشرين الثاني، وفي منطقة اليورو ٧٫٥٪. لكن معدلات البطالة في بعض الاقتصادات المتقدمة أقل منها في إسرائيل: في جمهورية التشيك واليابان كانت البطالة في تشرين الثاني ٢٫٩٪ فقط، وفي ألمانيا ٣٫٣٪، وفي بولندا ٣٫٢٪.

### تزييف عدد العاملين الحريديم

بعد رفع قيود المخصصات الاجتماعية عن الحريديم في العام ٢٠١٨، توقف دخول الحريديم إلى سوق العمل، ولكن العام الماضي ٢٠١٩، شهد ارتفاعا طفيفا. وحسب مكتب الإحصاء المركزي، فإن نسبة الانخراط في سوق العمل، للرجال الحريديم، من الشريحة العمرية ٢٥ إلى ٦٥ عاما، ارتفعت إلى مستوى ٥١٪، بينما هذه النسبة لدى باقي الشرائح تتجاوز نسبة ٨١٪. بينما نسبة الانخراط في سوق العمل، وفق الشريحة العمرية المعتمدة عالميا، ١٥ إلى ٦٤ عاما، في حدود ٤٨٪، مقابل حوالي ٦٣٪ لدى باقي الشرائح. ولكن بعد شهرين على كشف تزوير أعداد شبان الحريديم الذين تجندوا في الجيش، منذ العام ٢٠١١ وحتى العام الماضي ٢٠١٩، كشف تحقيق لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أن الجهات الرسمية، زيفت أيضا أعداد الحريديم المنخرطين في سوق العمل، وجعلتها أعلى من الواقع. ويقول التقرير إن الحكومة وضعت في العام ٢٠١٠ هدفا

المركزي يتعامل مع البلدات التي يعد سكانها من ١٠ آلاف نسمة وما فوق، ما يعني أن عشرات القرى العربية لا تدخل في هذا المسح، والمسألة تزيد أكثر في قرى صحراء النقب جنوبا، إذ هناك عشرات القرى التي ترفض السلطات الاعتراف بوجودها على الأرض، وهي تضم حوالي ٩٠ ألف نسمة.

ويتبين من تقارير سلطة التشغيل أن البطالة في بلدات الجنوب العربية تقفز عن ٦٠٪، وتصل أحيانا إلى حوالي ٦٠٪، إلا أن البطالة الفعلية بين العرب لا تنعكس في التقارير الرسمية، لأن قرابة ٦٥٪ من النساء العربيات محرومات كلياً من فرص العمل، وبموجب المقاييس المتبعة، فإنه لا يتم إدراجهن في نسب البطالة، ولكن هذا يعكس في النسبة الاجمالية لانخراط العرب في سوق العمل، إذ أن النسبة الرسمية تتحدث عن ٥٥٪، فقط، مقابل ٧٧٪ بين اليهود في جيل العمل الفعلي، بمعنى ما بين ٢٥ إلى ٦٤ عاما.

وهذه النتيجة المنخفضة تعود إلى أن نسبة انخراط الرجال العرب في ٧٨٪، مقابل ٨٢٪ بين اليهود، ٣٥٪ بين النساء العرب، وهناك من يتحدث حاليا عن ٣٨٪، مقابل ٧٢٪ من النساء اليهوديات. ويعود انخفاض نسبة انخراط الرجال العرب، كون نسبة عالية منهم هم عمال في مهن صعبة، مثل البناء والزراعة، ما يضطرهم للتقاعد مبكرا، وقبل وصولهم إلى جيل ٦٤ عاما بكثير، في حين أن جيل التقاعد للرجال هو ٦٧ عاما، وللنساء حاليا ٦٢ عاما.

### حصص التكنولوجيا الفائقة

وفقا لمكتب الإحصاء المركزي، كانت هناك زيادة في معدل الموظفين العالمين في صناعة التكنولوجيا الفائقة (الهاي تك) في العام ٢٠١٩، من ٩٤٪ إلى ١٠٪ من الموظفين في البلاد، وتشمل هذه الأرقام جميع الموظفين في ما يعرف باسم «صناعات التكنولوجيا الفائقة»، سواء في وظائف التكنولوجيا أو وفي وظائف أخرى، يعمل حوالي ١٢٢ ألف امرأة و ٢٢٥ ألف رجل في هذه الصناعات.

وجاء أيضا في التقرير السنوي، أنه في العام الماضي ٢٠١٩، كان متوسط عدد ساعات العمل أقل من السنوات السابقة، وانخفض من ٢٫٢ ساعة أسبوعيا لكل موظف في

سجلت البطالة بمعدلها السنوي في العام ٢٠١٩، في حدود نسبة ٣٫٨٪، للشريحة العمرية العالمية ١٥ إلى ٦٤ عاما، ولكنها لدى الشريحة العمرية الفعلية لجيل العمل، ٢٥ إلى ٦٤ عاما، هبطت إلى نسبة ٣٫٣٪. ولكن هذه النسب تبقى حسب التقارير الرسمية الجافة، التي لا تأخذ بالحسبان، المحرومين من العمل طيلة حياتهم، وبالأساس جمهور النساء العربيات، ولا من يعمل اضطرابا في وظائف جزئية، أو في أعمال لا تلائم مؤهلاته.

وجاء في تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لتلخيص العام الماضي، أن معدل البطالة انخفض بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما فأكثر إلى ٣٫٨٪ في عام ٢٠١٩، مقارنة بنسبة ٤٪ في عام ٢٠١٨، وانخفض معدل المشاركة في سوق العمل إلى ٦٣٫٥٪، مقارنة مع ٦٣٫٩٪ في العام ٢٠١٨.

أما لدى الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٦٤ عاما، فقد تحسنت مؤشرات التوظيف الرئيسية الثلاثة، إذ انخفض معدل البطالة من ٣٫٥٪ إلى ٣٫٤٪، وارتفع معدل المشاركة في سوق العمل من ٣٠٫٣٪ إلى ٣٠٫٤٪، وزاد معدل العمالة الفعلية من ٧٧٫٥٪ إلى ٧٧٫٧٪. وبالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٦٤ عاما، ارتفع معدل مشاركتهن من ٧٦٫٢٪ إلى ٧٦٫٥٪. ومع ذلك، انخفض معدل المشاركة بشكل طفيف بين الرجال من هذه الأعمار، من ٨٤٫٥٪ إلى ٨٤٫٤٪.

وفي شهر كانون الأول ٢٠١٩ وحده، هبطت البطالة مرة أخرى إلى أدنى مستوى لها في العقود الماضية، وكان ٣٫٤٪ فقط من تتراوح أعمارهم من ١٥ عاما وأكثر (الذين كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل)، أو ١٤٫٩ ألف عاطل عن العمل في كانون الأول، مقارنة بـ ٣٫٩٪ في تشرين الثاني، ويتم قياس معدل البطالة (العاطلين عن العمل) من قبل أولئك الذين يشاركون في القوة العاملة، أي جميع العاملين، حتى ساعة واحدة في الأسبوع، أو الذين يبحثون بنشاط عن عمل. وبهذه الطريقة، لا يُعتبر أي شخص محبط من البحث عن عمل عاطلا عن العمل. وبين العاطلين عن العمل، انخفضت نسبة الباحثين عن عمل لمدة ٢٧ أسبوعا أو أكثر من ٢٢٫٩٪ في العام ٢٠١٧ إلى ١٨٫٢٪ في العام ٢٠١٨، واستمرت في الانخفاض إلى ١٧٫٤٪ في العام ٢٠١٩، أما بالنسبة للبطالة بين العرب، فإن مسح مكتب الإحصاء

## موجز اقتصادي

### ارتفاع النمو في العام الماضي بنسبة ٢٫٥٪

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي تعديل تقديره للنمو الاقتصادي في العام الماضي، من ٣٫٣٪ بموجب بيان سابق، إلى ٢٫٥٪ وفق التقدير الأخير، بعد تعديلات على السجلات المالية للفصول الأربعة في العام الماضي، ولكن بشكل خاص، على ضوء الارتفاع الحاد للنمو في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ٤٫٨٪.

ومن المفترض أن تكون نسبة النمو الاقتصادي في العام الماضي ٢٠١٩ شبه نهائية، في نيسان المقبل على الأقل، بعد استكمال كافة التقارير المالية، التي من شأنها أن تعدّل التقارير السابقة، وقال مكتب الإحصاء في تقريره، إن استكمال التقارير المالية، للأربع الثلثة الأولى من العام الماضي، قاد إلى رفع كل المعطيات الاقتصادية المالية إلى الأعلى، وهذا ما ساهم في رفع نسبة النمو، التي جاءت في المحصلة أعلى من كل التوقعات الإسرائيلية، وحتى المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية.

وحسب ذلك التقرير، فإن العامل الأبرز الذي ساهم في رفع النمو الاقتصادي بشكل حاد في الربع الأخير من العام الماضي، هو الاستهلاك الفردي، الذي ارتفع بنسبة ٤٫٨٪، وبالأساس بسبب الارتفاع الحاد في شراء السيارات، في الأشهر الثلاثة الأخيرة، على الرغم من أن إجمالي بيع السيارات في العام الماضي شهد تراجعا للعام الثالث على التوالي؛ إذ تراجع بيع السيارات في ٢٠١٩ بنسبة ٥٪ عما تم بيعه في ٢٠١٨، الذي شهد هو أيضا تراجعا بنسبة أعلى عما تم بيعه في ٢٠١٦، الذي سجل ذروة تاريخية ببيع ما يزيد عن ٣٠٠ ألف سيارة، مقابل ٢٥٤ ألف سيارة في ٢٠١٩.

ويشار إلى أن النمو الاقتصادي يعد ضعيفا، مقارنة مع نسبة التكاثر السكاني ٢٪، ففي حين سجل النمو في ٢٠١٩ ارتفاعا بنسبة ٣٫٥٪، فقد كان في العام ٢٠١٨ بنسبة ٣٫٢٪، وفي العام ٢٠١٧ بنسبة ٣٫٦٪، وفي العام ٢٠١٦ بنسبة ٤٪، بينما النمو في ٢٠١٥ كان أقرب إلى الركود، إذ ارتفع بنسبة ٢٫٤٪.

### توقعات بتضخم مالي سلبي في العام ٢٠٢٠

تتوقع الأوساط الاقتصادية أن يكون التضخم المالي في العام الجاري ٢٠٢٠ سلبيا بالمجمل، على ضوء تراجع الحركة النموثرية، وأشبه بحالة ركود اقتصادي، في ضوء نسب النمو الضعيفة، ولكن هذه التقديرات تعززت أكثر بعد أن سجل التضخم المالي في الشهر الأول من هذا العام، كانون الثاني، تراجعا بنسبة ٠٫٢٪، وهي نسبة شبيهة لذات الشهر من الأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦، التي سجل إجمالي التضخم فيها تراجعا بنسب طفيفة متفاوتة.

كما تشير التقديرات إلى أن التضخم في الشهر الجاري، شباط، والذي سيعلن عنه في منتصف الشهر المقبل، سيكون هو أيضا سلبيا، ولو بنسبة أقل من تلك التي سجلت في كانون الثاني، على ضوء استمرار تراجع الأسعار الموسمية، الملابس والأحذية، وأيضا الخضراوات والفواكه، ويضاف لها تراجع أسعار الوقود، وفي حين تراجعت أسعار الكهرباء للمستهلكين بنسبة ٤٪، إلا أن أسعار الكهرباء عموما كما سنرى هذا العام، تتراجع في السنوات الخمس الأخيرة، كما كان متوقعا

منها، بعد تزويد شركة الكهرباء من حقول الغاز التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط. وقال مكتب الإحصاء إن التضخم المالي السلبى تأثر في كانون الثاني من تراجع أسعار الملابس والأحذية بنسبة ٠٫٦٪، وتراجع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٥٫٠٪، وتراجع أسعار الصرف على الثقافة والترفيه بنسبة ٠٫٨٪، وفي المقابل، ارتفعت أسعار الخضراوات والفواكه بنسبة ٣٫٢٪.

وكان التضخم المالي قد سجل في العام الماضي ٢٠١٩، ارتفاعا بنسبة ٠٫٦٪. وهذا يكون التضخم للسنة السادسة على التوالي، ما دون الحد الأدنى للتضخم ١٪ إلى ٣٪، بموجب هدف بنك إسرائيل المركزي، وهذا يدل على حالة تباطؤ في الأسواق. وفي حال صدقت توقعات التضخم للعام الجاري، سيكون هذا للعام السابع على التوالي الذي فيه التضخم أقل من الحد الأدنى الذي حدده بنك إسرائيل.

وكما ذكر، في ما يتعلق بأسعار الكهرباء، فإنه على الرغم من تراجع أسعارها في مطلع العام الجاري بنسبة ٤٪، إلا أنه بموجب تقارير ظهرت في الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، فإن أسعار الكهرباء لم تتراجع بالقدر الذي وعدت به حكومات بنيامين نتنياهو، بعد أن بدأ مد شركة الكهرباء الحكومية بالغاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، وكانت تقارير سابقة قد أكدت أن السعر الذي تدفعه شركة الكهرباء يُعد عاليا مقارنة مع أسعار الغاز في العالم.

وفندت صحيفة «كالكايسست»، مزاعم بنيامين نتنياهو، بأن أسعار الكهرباء تراجعت بفعل الغاز بنسبة ٢٠٪، وقالت إن الأسعار الحقيقية لم تتراجع بالتأكد. ففي حين تراجعت أسعار الكهرباء بنسبة ٤٫٣٪، في مطلع العام الجاري، فإن أسعار الكهرباء ارتفعت في مطلع العام الماضي ٢٠١٩ بنسبة ٢٫٩٪، بعد أن تراجعت في مطلع ٢٠١٨ بنسبة ٢٫٣٪، وفي مطلع ٢٠١٧ ارتفعت بنسبة ٤٫٣٪، وبقيت على حالها في العام ٢٠١٦، ما يعني أن أسعار الكهرباء ارتفعت منذ نهاية ٢٠١٥ وحتى مطلع العام الجاري بنسبة ٠٫٨٪، ولم تتراجع بنسبة ٢٠٪، كما يزعم نتنياهو.

وفي سياق متصل بارتفاع الأسعار، كشف النقب في الأيام الأخيرة عن أن أسعار الأدوية المسكنة، التي يجوز شراؤها من دون وصفة طبية، في الصيدليات الخاصة، أعلى بنسبة ٣٧٪ من معدلها في الأسواق العالمية. وبدأت في نهاية الأسبوع الماضي جلسات استيضاح مع الشركات المنتجة ومستوردي الأدوية حول سبب ارتفاع أسعارها.

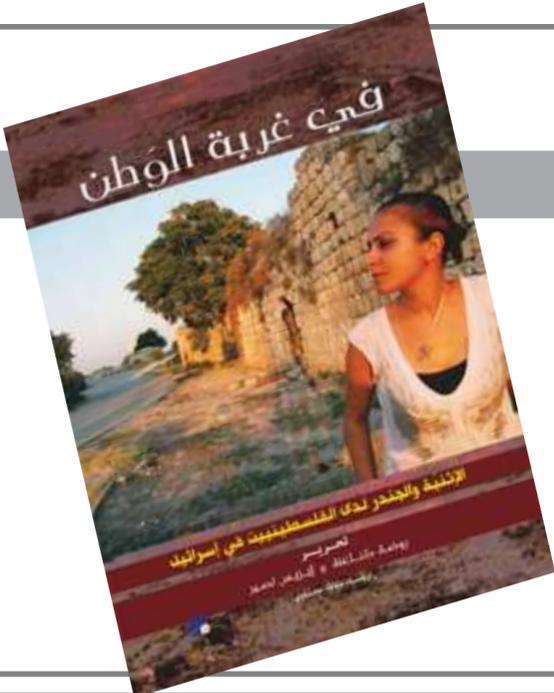
## صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

## في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



حيال أزمة «الجمود السياسي . الحزبي» وإملائها ثلاث جولات انتخابية عامة في أقل من عام:

## دعوات متجددة ومقترحات لتغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل!



(أبأ)

والمعسكرين الأساسيين، بما سيعمق أزمات المنظومة السياسية . الحزبية (والبرلمانية) وسيخافهم أزمة الحوكمة في إسرائيل.

جولة انتخابية رابعة، قريبة، على خلفية ما من المرجح أن تفرزه الانتخابات القريبة (في ٢ آذار القريب) - استمرار حالة «التعادل» بين الحزبين الكبيرين

إسرائيل، ثم أمام إدارتها بصورة سليمة وناجحة. ويعد هؤلاء بأن تغيير طريقة الانتخابات هو المخرج الوحيد الممكن لتجنب اضطراب إسرائيل إلى خوض

متواليه الانتخابات الإسرائيلية: النظام السياسي في مازق.

## مقترحان للتغيير

صعوبة وضراوة، مما يحتم عليها انتشاراً جماهيرياً واسعاً، على عكس ما هو قائم اليوم إجمالاً. يشهد المقترح على أن الدوائر الانتخابية ذات عدد ممثلين أقل من ثمانية أعضاء هي الكنيست هو خيار غير محبب، لأن المجتمع الإسرائيلي متنوع كثيراً ومتقطب، وهو (التنوع والتقاطب) ما لا يمكن أن يجد له تعبيراً حقيقياً وملائماً في دائرة انتخابية صغيرة جداً. ففي الخيار الأكثر طرفاً من بين البدائل الثلاثة المذكورة أعلاه (١٢٠ دائرة انتخابية مع ممثل واحد في الكنيست عن كل دائرة) ستكون الانعكاسات سلبية جداً، بل خطيرة، على الخارطة السياسية . الحزبية الإسرائيلية، إذ ستبقى أحزاب مثل شاس، العمل، «إسرائيل بيتنا» واتحاد أحزاب اليمين بدون أي تمثيل في الكنيست، وهو ما يعني - في رأي معد المقترح - حرمان قطاعات واسعة من السكان في إسرائيل من التمثيل السياسي . البرلماني، في مقدمتها: المهاجرون من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، الحريديم الشرفيون والصهيونيون المتدينون، علاوة على فوز «اليسار الصهيوني» بتمثيل الحد الأدنى. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن نظام الحكم في إسرائيل يقوم، عملياً، على الكتل الائتلافية، وفي غياب دستور (كما هي الحال في إسرائيل حتى اليوم) أو ثقافة سياسية - حزبية راسخة ومتينة، يبقى التوازن الأساس في مواجهة قوة الحكومة وسلطانها محصوراً في الاتفاقيات الائتلافية. أما الانتقال السريع جداً لنهج الدوائر الانتخابية الصغيرة جداً فقد يضيء إلى فوز حزب واحد بأغلبية مطلقة في الكنيست، ثم بحرية مطلقة في السيطرة على مقاليد الحكم وإدارة شؤون الدولة والمواطنين. وقد بينت المحاكاة لتي جرت في هذا السياق أن حزب الليكود يقترب جداً من هذا الاحتمال، بفوزه بأغلبية ٥٨ مقعداً في الكنيست.

ختاماً، يشهد هذا المقترح على أن هذه الطريقة الانتخابية (المعتمدة في أيرلندا) هي الأكثر ملاءمة للواقع الإسرائيلي ومن شأنها ضمان أفضل صورة من التمثيل لمختلف الآراء والمصالح في المجتمع الإسرائيلي، لكنها تؤدي - في المقابل وفي الوقت نفسه - إلى تقييد الأحزاب وتقليص قدرتها على الانقسام والانفصال (كما يحصل في أيرلندا)، كما تقلص من حجم القوة الفائضة التي يمتلكها السياسيون من «النجوم». ورغم أنه من الصعب التكهن بما سيفقدو عليه الواقع السياسي - الحزبي الإسرائيلي في أعقاب تبني هذه الطريقة، إلا أن بالإمكان الترحيح، بحذر شديد، بأن الأحزاب القائمة على نجومية القائد الفرد سوف تتأذى بصورة واضحة، نظراً لميلها الجارف عادة إلى انتخاب مرشحين عديمي الخبرة في إدارة حملات مستقلة بعيداً عن القائد وبمعزل عن توجيهاته. في المقابل، من المتوقع أن تستفيد الأحزاب الكبيرة من هذه الطريقة ولكن - كما ورد أعلاه - ليس على حساب الأحزاب والقوائم الانتخابية التي تشمل قطاعات معينة من السكان، مثل القائمة المشتركة ويهدت هتوراه (الحريديم الغربيون). أما التغيير الأهم الذي قد تدفع الطريقة الجديدة باتجاهه، فهو تغيير صورة الأحزاب نفسها، بدلاً من أحزاب النجوم، من غير تاريخ أو منظومات وهيئات حزبية، تحتم هذه الطريقة على السياسيون من مختلف الدرجات والمستويات التعاون والعمل المشترك على صعيد فطري، وليس محلياً فقط، وهو ما من شأنه أن يحول الأحزاب السياسية إلى أداة حكم على درجة عالية من الكفاءة والنجاح، إلى تجمع حقيقي من السياسيون والقادة.

موقف مركب حيال المرشحين، بما في ذلك إمكانية التصويت لمرشحين من قوائم انتخابية (حزبية) مختلفة. ومن شأن انتخاب كهذا أن يحفز المرشحين على طرح مواقف براغماتية من أجل الفوز بأصوات مجمل الناخبين، بما فيهم مصوتو الأحزاب الأخرى المنافسة. والثالث - أن هذه الطريقة تلغي الحاجة إلى إجراء انتخابات داخلية تمهيدية (برايميريز) في الأحزاب المختلفة، إذ أن المرشحين من الحزب نفسه يتنافسون بالترشيح ويستطيع عضو الحزب الناخب ترتيب المرشحين وتدرجهم كما يرتئي، دونما حاجة إلى انتخابات تمهيدية داخلية.

ثم يشرح الباحث كيف يمكن أن يبدو تبني هذه الطريقة الانتخابية (الإيرلندية) وتطبيقها في إسرائيل، بما في ذلك التقسيم إلى مناطق (دوائر) انتخابية، وذلك من خلال محاكاة تقوم على أساس النتائج الحقيقية التي أسفرت عنها انتخابات نيسان ٢٠١٩ ثم انتخابات أيلول ٢٠١٩. ويوضح أن مدى تأثير طريقة المناطق الانتخابية مرهون، إلى حد بعيد ووثيق جداً، بعدد الممثلين الذين تنتدبهم المنطقة المحددة لعضوية البرلمان؛ كلما كان عدد ممثلي المنطقة (الدائرة) الانتخابية أقل، كانت الأفضلية أكبر للأحزاب الكبيرة. وعلى هذا، أخضع الباحث ثلاثة تقسيمات محتملة للفحص، على النحو التالي: الأولى - تقسيم الدولة إلى خمس مناطق (دوائر) انتخابية، بحيث تكون كل دائرة ممثلة بواسطة ٢٢ حتى ٩٩ عضواً في الكنيست. الثانية - تقسيم الدولة إلى ١٢ دائرة انتخابية، بحيث تكون كل دائرة ممثلة بـ ٨ حتى ١٣ عضواً في الكنيست. والثالثة - تقسيم الدولة إلى ١٢٠ دائرة انتخابية، بحيث تكون كل دائرة ممثلة بعضو واحد في الكنيست. في المرحلة التالية، ينبغي ترجمة النتائج الحقيقية التي أسفرت عنها الانتخابات في كل دائرة انتخابية وتدرجها في لائحة حسب تفضيلات الناخبين للقوائم الانتخابية (الحزبية)، بافتراض إنها تتوزع بصورة تناسبية بين الأحزاب الأخرى التي احتار بينها الناخبون.

تبين نتائج هذه المحاكاة أن تقسيم البلاد إلى خمس مناطق (دوائر) انتخابية، مع ٢٢ ممثلاً على الأقل لكل دائرة، هو الخيار الأنسب والأكثر ملاءمة للواقع في إسرائيل. ففي هذه الإمكانية، تتعزز قوة الأحزاب الكبيرة بصورة معتدلة، من دون إحداث تغيير جوهري في موازين القوة بين الكتل الكبرى، علاوة على فوز جميع الأحزاب التي تجاوزت عتبة نسبة الحسم بتمثيل في الكنيست، دون أي استثناء. وبهذا، تم حفظ التوازن الحيوي ما بين الرغبة في خلق منظومة سياسية - حزبية أكثر تركيزاً، من جهة أولى، وبين الحاجة إلى الإبقاء على الكنيست بتركيبه تمثل بصورة حقيقية، جميع القطاعات السكانية وأطيافها السياسية. وينوه الباحث هنا إلى حقيقة أن الانتقال إلى هذه الطريقة الانتخابية لا يمثل تغييراً دراماتيكيًا، من الناحية البراغمتية على الأقل، تزيد من احتمالات تبنيها وتطبيقها، من الوجهة السياسية.

يشير معد هذا المقترح إلى أنه بعد فترة تأقلم لهذه الطريقة الانتخابية الجديدة، يتعرف الناخبون وأحزابهم خلالها على المنظومة الجديدة وأسقاطاتها المختلفة، سيكون بالإمكان زيادة عدد المناطق (الدوائر) الانتخابية إلى ١٢، مع تحديد وتقييد عدد ممثلي كل دائرة انتخابية بـ ١٣ عضو كنيست فقط. وبعد تكريس هذا التغيير وتحوله إلى «منهج طبيعي»، يصبح التنافس بين الأحزاب وقوائمها الانتخابية أشد

تحالفية مع حزب كان ممثلاً في دورة الكنيست العينية. إلغاء البند الذي يتيح للكنيست حل نفسه إبان عملية تشكيل حكومة جديدة - بغية إسباح المجال أمام استفاد أية محاولة لتشكيل حكومة جديدة، حتى النهاية، بعيداً عن «سوط التهديد الدائم بحل الكنيست، يوصي «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» بإلغاء النص القانوني (بند في قانون الكنيست) الذي يتيح للكنيست «التغلب» على عملية تشكيل حكومة جديدة بواسطة حل نفسه (والذهاب إلى انتخابات برلمانية جديدة). ويقضي هذا الاقتراح بعدم تمكين الكنيست من سن قانون لحل نفسه والذهاب إلى انتخابات جديدة (كما هي الحال اليوم) طوال الفترة الممتدة من تكليف المرشح بتشكيل حكومة جديدة (في ظل قانون رئيس القائمة الأكبر، - من لحظة نشر النتائج الرسمية لانتخابات الكنيست) وحتى موعد عرض الحكومة الجديدة على الكنيست.

**مقترح «مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»** ينطلق هذا المقترح، الذي أعده أبراهام (رامي) ريطوف، من الشعور السائد في الحيز العام الإسرائيلي بأن طريقة الانتخابات الحالية غير سليمة، إذ أن الصراعات الكيبرية والانفصال عنها «نحو إقامة شظايا أحزاب جديده وجوهريه؛ الجولات الانتخابية المتتالية، بوتائر مرتفعة، لا تؤدي إلى اختراقات واضحة ولا تفضي إلى قرارات حاسمة؛ تراجع وضعف الهوية الحزبية، بما يشجع السياسيون - النجوم على الانسحاب من الأحزاب الكيبرية والانفصال عنها «نحو إقامة شظايا أحزاب وتعيين أعضاء كنيست مطيعين مذعنين». والنتيجة: أزمة حوكمة عميقة وهبوط حاد جداً في نوعية منتخب الجمهور ومثليه في الكنيست.

يستعرض هذا المقترح عدداً من الطرق الانتخابية البديلة المعمول بها في دول أخرى في العالم ويخلص، في ختام عملية محاكاة للوضع الإسرائيلي استناداً إلى نتائج الانتخابات البرلمانية العامة في نيسان ٢٠١٩، إلى استنتاج قاطع بأن طريقة الانتخابات المعتمدة في أيرلندا (والتي يطلق عليها اسم طريقة «الصوت الوحيد المتحرك») تلي، مع بعض التغييرات والمواصفات، احتياجات المجتمع الإسرائيلي بصورة تامة تقريباً. وبعد أن يستعرض المقترح طرق الانتخابات المعتمدة في عدد من الدول في العالم، بما في كل واحدة منها من أفضليات ونواقص، إيجابيات وسلبيات، إضافة إلى بحث مدى ملاءمة كل منها للواقع الإسرائيلي، بتمايزاته المختلفة، يخلص إلى الاستنتاج بأنه كان من المفضل للكنيست الإسرائيلي تبني طريقة الانتخابات المعتمدة في أيرلندا واعتمادها في قانون خاص يتم سنه لهذا الغرض.

يؤسس الباحث استنتاجه هذا على جملة من التسويغات من بينها، بصورة أساسية: الأولى - تشجع هذه الطريقة جمهور الناخبين على تقصي كل ما يتعلق بالمرشحين، فرداً فرداً، وعدم الاكتفاء بكونهم مرشحين في قائمة حزبية، في إطار حزبي وبهذا، فهي تفيد وتساعد في محاصرة وتقليص ظاهرة انتخاب مرشحين يفتقرون إلى القدرات القيادية والتمثيلية وإلى المؤهلات السياسية في الحد الأدنى، كما هو حاصل في إسرائيل تكراراً، لمجرد كون هؤلاء المرشحين مطيعين للقائد الحزبي ومنفذين لإرادته، السياسية والاجتماعية والحزبية، وهو ما يمكن أن يساهم، في نهاية المطاف، في تحسين القوى البشرية في الكنيست، الثاني - تتيح هذه الطريقة التعبير عن

الأكاديميا أو في بعض معاهد الأبحاث السياسية، تدعو إلى تغيير طريقة الحكم في إسرائيل، بما يشمل بالتالي تغيير طريقة الانتخابات أيضاً، في محاولة لإعادة المنظومة السياسية - الحزبية في إسرائيل إلى مسار طبيعي يجنبها هذه العودة الاضطرارية المتكررة إلى معارك انتخابية أصبحت تجرى بوتائر غير طبيعية وتكلف خزينة الدولة الإسرائيلية واقتصادها مبالغ طائلة وخسائر فادحة، علاوة على ما ينطوي عليه عدم الاستقرار السياسي - الحزبي من أخطار جديده تحدد بنظام الحكم الديمقراطي في إسرائيل.

ويذهب الداعون إلى تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل إلى القول بأن الوضع السياسي المستمر منذ سنوات، وخصوصاً في السنوات الأخيرة بصورة أكثر حدة واستدعاء للقلق، يبرز على السطح حقيقة أن المنظومة السياسية - الحزبية الإسرائيلية لم تُشَفَّ تماماً من مخلفات طريقة «الانتخاب المباشر» التي أحدثت تشتيتاً عميقاً في الخارطة الحزبية في داخل الكنيست، مما أدى إلى إضعاف الأحزاب الكبيرة (أو: الحزبين الأكبرين على وجه التحديد) ووضع قوة لا يستهان بها في أيدي الأحزاب الصغيرة على اختلاف مشاربها وتفاوت قوتها. وقد انعكس هذا التراجع في قوة الحزبين الكبيرين، بصورة واضحة مثلاً، في تحجيم قدرة كل منهما (بتولييه قيادة الائتلاف) على حدة مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة) على السيطرة على الائتلاف الحاكم، تراجمت هذه النسبة منذ بدايات التسعينيات ليصبح حسم الأمور وإخراج النظام الأقلية باستمرار. ومن نتائج هذا الوضع المستمر والمتفاقم، كما يشير هؤلاء، ظهور صعوبات حادة وخطيرة أمام مهمة تشكيل الحكومات الجديدة في

### كتب سليم سلامة:

يوم الثلاثاء المقبل، الثاني من آذار، تجرى في إسرائيل انتخابات عامة أخرى لانتخاب الكنيست الـ٢٣، وستكون هذه هي الانتخابات العامة الثالثة التي تجرى في غضون أقل من عام واحد، إذ سبقتها الانتخابات للكنيست الـ ٢١ في التاسع من نيسان الماضي، ٢٠١٩، ثم تلتها الانتخابات للكنيست الـ ٢٢ في السابع عشر من أيلول من العام نفسه، ٢٠١٩. منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، لم تُتمَّ أية حكومة دورتها القانونية الكاملة، المحددة بآربع سنوات، مما جرّ بالتالي عدم إتمام الكنيست دورته القانونية المحددة، هي الأخرى، بآربع سنوات، وهو ما حثّم إجراء انتخابات برلمانية عامة مرة كل ثلاث سنوات، بالمتوسط، وأحياناً خلال أقل من ذلك، وقد شدّ الكنيست الـ ٢٠ عن هذه «القاعدة»، إذ امتدت دورته نحو أربع سنوات تقريباً. منذ انتخابه يوم ١٧ آذار ٢٠١٩ وحتى الانتخابات للكنيست الـ ٢١ في ٩ نيسان ٢٠١٩، غير أن هذا الاستثناء سجله الكنيست الـ ٢٠، لم يحمل أية بشائر بشأن تغلب النظام السياسي في إسرائيل على أزمته المتفاقمة باستمرار جراء عدم الاستقرار الذي أصبح سمة ملازمة للحكومات المتعاقبة وللكنيست في دوراته المتتالية.

وحيال تفاقم هذه الأزمة من «الجمود الحزبي»، سواء في مستوى تشكيل حكومات جديدة في إثر الانتخابات العامة، أو في مستوى المحافظة على هذه الحكومات وصيانة وحدتها وسلامتها بما يضمن نجاعة أدائها في إدارة شؤون الدولة ومواطنيها، وحيال ما تعكسه من عجز الأحزاب وممثليها في الكنيست والحكومة عن حسم الأمور وإخراج النظام السياسي من مأزقه المستمر ووضعه على سكة «الحياة الطبيعية»، بدأت تتعالى في إسرائيل أصوات مختلفة، سواء في بعض الأحزاب السياسية أو في

من بين المقترحات المركزية التي غرّضت مؤخرًا وتطرّح مخرجاً من أزمة الحوكمة المتفاقمة ومن مآزق الخارطة السياسية - الحزبية في إسرائيل ولوضعها على مسار «الأداء الطبيعي»، نعرض هنا لمقترحين هما الأبرز والأشمل كما عرضهما «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ومركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل.

### مقترح «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»

يدعو المقترح الذي أعده خبراء «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى إجراء جملة من التغييرات الجوهرية الحيوية، في مقدمتها تغيير طريقة تشكيل الحكومة الإسرائيلية، على نحو يعيد المنظومة السياسية - الحزبية إلى الوضع السابق، حين كان الحزبان الكبيران يشكلان البديل السلطوي الأنسب من خلال تحالفهما معاً وتشكيل ائتلاف حكومي مشترك «يكون قادراً على تسيير دفة الأمور في الدولة لدورة كاملة وبدرجة عالية من النجاعة، عوضاً عن وضع قوة غير تناسبية في أيدي الأحزاب الصغيرة وتمكينها من أخذ زمام المبادرة والقرار وحسم الأمور في كل ما يتعلق بعمر الحكومة وفترة دورة الكنيست»، كما ورد في تسويغات هذا المقترح.

يشمل مقترح «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» العناصر الأساسية التالية:

سنن قانون «رئيس القائمة الأكبر» - رئيس القائمة الأكبر (هي القائمة الحزبية - الانتخابية التي تفوز في الانتخابات البرلمانية العامة بالعدد الأكبر من المقاعد في البرلمان - العدد الأكبر من الأعضاء في الكنيست، وفي حال التعادل في عدد أعضاء الكنيست، تكون القائمة الأكبر هي التي حصلت على العدد الأكبر من الأصوات في الانتخابات) هو الذي يجري تكليفه بعد الانتخابات، بصورة أوتوماتيكية، بتشكيل حكومة جديدة ورئاستها، دون أية حاجة إلى أية توصيات من جانب الكتل البرلمانية الأخرى الممثلة في الكنيست وأحزابها السياسية. ويحسب المقترح، فإن هذا التشريع سيشجع الناخبين على التصويت للأحزاب الكبيرة مباشرة، كما سيشجع على التحاق أحزاب صغيرة بالأحزاب الكبيرة أو بقبائمه الانتخابية، حتى قبل الانتخابات. وبهذا، تتعزز قوة «المركز الحزبي» مقابل تراجع قوة القوى الطرفية، غير المركزية في الخارطة السياسية - الحزبية.

إلغاء تصويت الثقة على الحكومة الجديدة لدى عرضها على الكنيست. يتكئ المقترح في هذا على ما هو قائم في عدد من الدول ذات النظام الديمقراطي البرلماني المشابه للنظام القائم في إسرائيل، حيث من المتبع والمقبول هناك أن يقوم رئيس الحكومة بعرض تصويته الجديدة على البرلمان دون أية حاجة إلى تصويت ثقة عليها (أي تصويت البرلمان لمنح الحكومة الجديدة ثقته). ويقترح «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» تبني هذا النموذج واعتماده في إسرائيل أيضاً، بما فيه من تحجيم لقدرة الأحزاب السياسية الصغيرة على المساومة لغناء انضمامها إلى الحكومة (كما يجري في إسرائيل اليوم) وتسهيل مهمة تشكيل الحكومة الجديدة.

إلغاء القانون الذي يوجب حل الكنيست في حال عدم المصادقة على ميزانية الدولة - من أجل تعزيز قدرة الحكومة على الحكم ورفع مستوى الحوكمة، إلى جانب توسيع دائرة الخيارات والإمكانات السياسية - الحزبية المتاحة أمامها وتعزيز قدرتها على التوصل إلى اتفاقيات

الانتخابات الجديدة، التالية، ضمن قائمة انتخابية

## تغطية خاصة

### مسؤولون سابقون كبار في الشرطة والجيش يعتقدون أن محاربة العنصرية من واجب الجمهور

**بقلم: أورن زيف (\*)**

الضحايا هم من العرب، إلى جانب بعض الشرقيين والأثيوبيين.

وبهذا المعنى، فهذا العنصرية تجاه مجتمع واحد من نوع واحد من العنصرية تجاه مجتمع واحد، هو موقف يساعد أيضاً في إخفاء وكتم السياق الأوسع - حيث توجد صلة مباشرة بين العنصرية المنتهجة ضد المجتمعات المختلفة.

قد يكون اختفاء مواطني إسرائيل الفلسطينيين من مبادرة الكفاح ضد العنصرية تابع من أن التعامل مع العنصرية المؤسسية اليومية للمجتمع العربي، هو أمر غير مريح - وهي عنصرية مؤسسية تتمازس من خلال هدم المنازل والتمييز في جميع مناحي الحياة والتحرش المستمر من قبل الحكومة والفكرة الجديدة-القديم للقيام بترانسفير ونقل بعض المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية. فهذه

استتحوّل إلى قضية «سياسية» تجلب معها مطالب التغيير السياسي، وليس مجرد إصدار بيان عام لولوايا ضد العنصرية.

يبدو أنه يصعد العنصرية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس لدى هذه المبادرة

ما تقوله هنا. اثنان من قادة المبادرة كانا سابقاً قادة سلاح الجو في الجيش الإسرائيلي. أحدهم هو أمير إيشل، الذي تولى قيادة سلاح الجو بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، بما في ذلك خلال حرب غزة في العام ٢٠١٤، والتي قتل فيها ١٣٩١ شخصاً، منهم ٥٢٦ طفلاً - العديد منهم نتيجة للغارات الجوية على المناطق السكنية في مدن ومخيمات القطاع. وقد أقرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بهذا الشأن أن ١٤٢ أسرة فلسطينية فقدت ٣ أو أكثر من أفراد الأسرة في قصف القوات الجوية على المسكن المدنية (إجمالي القتلى في هذه العائلات هو ٧٤٢ قتيلًا).

إن الميل الإسرائيلي إلى عدم رؤية من يعيشون وراء الجدران والأسوار على أنهم بشر، مما يسمح بسجنهم أو تجويعهم أو قصفهم أو ضمهم، هو في نهاية المطاف أخطر أشكال العنصرية - الأكثر صعوبة في الاعتراف بها.

#### «واجب إحصار البيئة على عاتقكم»

مجعية اليهود الأثيوبيين في إسرائيل قالت: «ترحب الجمعية بأي مبادرة تهدف إلى مكافحة ظاهرة العنصرية القبيحة. ومن بين الأسئلة التي تناولناها في الاحتجاج الأخير، مع وفاة الراحل سلومون تيكا مؤخرًا إلى يد ضابط شرطة، سؤال كيفية جعل الإسرائيليين غير الأثيوبيين يتحملون مسؤولية قضية العنصرية، والعمل من أجل القضاء عليها. نحن نعتبر هذه المبادرة خطوة مهمة، وهي تعبر عن المسؤولية.

«ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن هدفنا ليس إدارة ظاهرة العنصرية، بل القضاء عليها داخل المجتمع الإسرائيلي - بحيث لا يعود أطفالنا يتعرضون لها ولا يعود عليهم وجوب التعامل معها. لقد حان الوقت الآن لتكون هذه سياسة المجتمع الإسرائيلي كله وسياسة مؤسسات الدولة برمتها. لأجل القيام بذلك، يجب أن نبدأ بالعنصرية المؤسسية الموجودة في الأوراق الحكومية، بين صانعي السياسات ومنفذي السياسات - وهي نفس السياسة التي مهدت لعيش المجتمع الأثيوبي في الأحياء الفقيرة المحرومة؛ والتي أدت لوضع المجتمع الأثيوبي في أسفل السلم الاجتماعي- الاقتصادي؛ بما خلق فجلاً في النظم التعليمية وتسبب في ممارسات التمييز والقبول التي تقوم بها الشرطة الإسرائيلية وفتح ملفات تكتب عن كميّات غير متناسبة ضد شباب المجتمع الأثيوبي.

«بالنظر إلى أن معظمهم كانوا جميعاً من نفس المؤسسات التي قادت السياسات العنصرية تجاه المجتمع الأثيوبي، وحتى شاركوا في تكريس رواية خاطئة عن هذا المجتمع، فمن الطبيعي أن تكون قائمة الأشخاص المشاركين في هذه المبادرة مشبوهة. تكثف هذا الشك بعد أن قرأنا تصريح السيدة إيمي بالمور بأن «المسؤولية ليست على المؤسسة، وليست على المجتمع، وليست على شخصي. إن المسؤولية تقع على الإسرائيليين. إن مكافحة العنصرية ليست صراعاً يخص هذا الوسط أو القطاع أو ذلك، والمسؤولية لا تقع على الحكومة وحدها.

«إن أولئك الذين يسعون إلى مكافحة ظاهرة العنصرية ويتراأسون لجنة خلصت إلى أن المهاجرين الأثيوبيين يعانون من التمييز المؤسسي من جانب الوزارات الحكومية، يجدر أن نتوقع منهم القول إن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعاً، أولاً وقبل كل شيء على دولة إسرائيل، في ضوء ذلك، من الواضح أن السؤال هو ما إذا كان هؤلاء الأشخاص قادرين الآن على محاربة نفس المؤسسات والأنظمة من أجل إحداث التغيير الحقيقي، أو ما إذا كان الأمر سيكون بمثابة توقيع معاهدة لا غير. ليس هناك شك في أن واجب إحصار البيئة يقع على عاتقهم.

«من ناحية أخرى، بما أن هذه المبادرة تتقدم بشكل ملموس في القضية وستعمل على القضاء على العنصرية على جميع المستويات، بالطبع نود أن نتعاون معها. كما كتبنا رسمياً بالفعل إلى من يقودون هذه المبادرة.»

(\*) كاتب في موقع «سيحا ميكوميت»



## حركة مؤلفة من مسؤولين كانوا في مواقع صنع القرار ووضع السياسات ترفع لواء «مناهضة العنصرية» في المجتمع الإسرائيلي!

أجداد وجدات، ناس من جميع أطراف إسرائيل. يمكن لأي شخص يشار إليه بوصفه «الأخر» أن يشعر بهذا الجرح على جسده، وهذا مؤلم. العنصرية مؤلمة. حتى عندما لا نسمعها. لا يمكن إخفاء العنصرية في الأفكار. الأفكار أيضاً قابلة لأن تتشاهد وتسمع. والأفكار تخلق واقعاً.

العنصرية تشققتنا. إنها تدفع الكثير من الناس إلى خارج حدود الإسرائيلية. إنها تعمق الخلافات، وتحولنا إلى مجتمع ضعيف ومتفكك وتقتضم أساسنا الأخلاقي. إنها تهدد لوجودنا بما لا يقل عن التهديدات الأمنية الخارجية.

نحن مجموعة من الناس الذين يشهرون أنه يجب علينا وضع حد لهذا. على وجه التحديد، ينبغي لنا، نحن الأشخاص الذين ينتمون إلى قلب المؤسسة الأمنية والتجارية والعامة في إسرائيل، استخدام قوتنا العامة للتأثير على العنصرية وهزيمتها. لوقف الخطاب العنصري على الشبكة، وقف التمييز في دخول الأماكن العامة والمواقع الترفيهية، وقف الازدراء في المقابلة الشخصية المتعلقة بالقبول للعمل، والتشكيك في القضاء العام، وبالتالي خلق مجتمع سليم وراشد.

العنصرية هي للضعفاء. وعلينا المضى قدماً. ٢٠٢٠ هو عام الانطلاق لمحاربة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي. عام ندين فيه العنصرية ونهنيها ونخلص منها في مشهد حياتنا. تعال ووقع. دعونا نرى أنه بوسعنا القيام بذلك بشكل مختلف؛ أننا لسنا ضعفاء؛ أن مفهوم الإسرائيلية كبير بما فيه الكفاية وقوي بما يكفي لاستيعاب الجميع. انضموا إلى التوقيع ولنهرم العنصرية.»

الاجتماعية والاقتصادية وتلحق الضرر ببيتنا المشترك جميعاً وبقيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. بصفتي مواطناً في دولة إسرائيل، أنا شريك في المسؤولية عن تماسك ومانعة المجتمع الإسرائيلي. أنا أقر بوجود العنصرية والتمييز وأنا شريك كامل في الإرادة لوضع حد لها.

اتعهد بتحمل المسؤولية في حيزي الشخصي والعائلي والمهني والعام، وبالعمل على دفع بيئتي الشخصية للاعتراف بالعنصرية وفهم أخطارها وبذل كل ما في وسعي لمكافحتها ومنع مظاهر التمييز والعنصرية. أحب لنفسي ما تحب لغيرك. هذا هو وقتكم لإجراء التغيير - التوقيع على المعاهدة والانضمام إلى المعركة.

#### دعوة لتوقيع المعاهدة

«لقد أن الأوان لتغيير الخطاب. في دولتنا بالذات، بالتحديد في إسرائيل. بلد اجتمع فيه أشخاص يعانون من الندوب والشحنات التاريخية بسبب الاضطهاد واللجوء والحرمان والتمييز والعنف العنصري. في داخلنا نحن بالذات، هناك عنصرية، وهي تزداد قوة في الحياة اليومية وتصل ذروتها بسلوكيات صارخة وأفعال غير لائقة وفي الجدل والخطاب على الشبكات الاجتماعية. هناك العديد من الوجوه للعنصرية. هناك العنصرية اللفظة والعنصرية المستترة، هناك العنصرية العنيفة والعنصرية المظلمة. لكن وراء هذه الكلمة يقف أناس، أطفال وطفلات، بنون وبنات، آباء وأمهات،

ردّ على أورن زيف:

## القضاء على العنصرية في إسرائيل يتم بواسطة التأثير وليس الاحتجاج

هذه الجهود في الوقت نفسه، من أجل تكلمة بعضها البعض.

تم إنشاء حركة «إسرائيليون ضد العنصرية» لمكافحة جميع الظواهر العنصرية في المجتمع الإسرائيلي على أساس اللون العرق والإثنية و/أو لون البشرة. هذا ما تم تعريفه في رؤيتها الأولى، وما هو مفصل في المعاهدة العامة التي وضعتها. في الوقت نفسه، في العديد من الاجتماعات التي عقدها مؤسسو الحركة مع أفراد المجتمع الأثيوبي، في المحادثات مع نشطاء المجتمع، ومع الشباب والشابات في مواقع التجمعات السكانية الكبيرة، تم توضيح صورة الطوارئ المتعلقة بالحاجة إلى حدوث تغيير عميق في كل ما يتعلق بالعنصرية الممارسة تجاه المهاجرين الأثيوبيين والمخاطر الناجمة عن عدم حدوث مثل هذا التغيير.

ولهذا السبب، اختارت الحركة أن تضع قضية مكافحة العنصرية ضد المهاجرين الأثيوبيين على رأس أولوياتها على المدى القصير. لكن منذ الآن، وحتى بقوة أكبر، تنوي الحركة العمل بكامل قوتها للقضاء على الظواهر العنصرية أيضاً تجاه السكان الآخرين - وخاصة السكان العرب الإسرائيليين، وكذلك المتدينين الإسرائيليين غير المنتعنين دينياً وغيرهم.

لقد اختارت حركة «إسرائيليون ضد العنصرية» التركيز على ظاهرة العنصرية الموجودة داخل المجتمع الإسرائيلي تجاه المواطنين الإسرائيليين. وهي لا تتعامل مع القضية الفلسطينية أو قضية العمال الأجانب. هذه قضايا مهمة في حد ذاتها، ولكن التحديات التي واجهتها الحركة كبيرة وتتطلب التركيز في العمل. تدعو حركة «إسرائيليون ضد العنصرية» أي شخص يحارب العنصرية في المجتمع الإسرائيلي، أو كل من يهيمه هذا الأمر، إلى الدخول إلى موقع الحركة وتوقيع اتفاقية مناهضة العنصرية.

(\*) العقيد احتياط ليفني هو من مؤسسي حركة «إسرائيليون ضد العنصرية»، مستشار استراتيجي، ورئيس القسم الاستراتيجي في شعبة الناطق العسكري في الجيش الإسرائيلي ومدير عام مكتب الدعاية لبيغام.

**تقديم**

دار مؤخرًا جدل مع إطلاق حركة إسرائيلية اسمها «إسرائيليون ضد العنصرية»، وذلك لأن الحركة مؤلفة من شخصيات ذات نفوذ وامتيازات، بكونها عملت في وظائف كبيرة سابقاً داخل أجهزة الأمن والشرطة والجيش، إضافة إلى مسؤولين في شركات اقتصادية كبرى. فيما يلي ترجمة لعدد من المواد المرتبطة بهذا الجدل، وهي تشمل المعاهدة التي نشرتها الحركة المذكورة، ومقالاً نقدياً لكاتب في موقع «سيحا ميكوميت» النقدي، وردّ عليه كتبه أحد مؤسسي الحركة، وهو مسؤول عسكري سابق في جهاز الدعاية التابع للجيش.

#### معاهدة مناهضة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي

المجتمع الإسرائيلي يتكون من مجموعات مختلفة. تكافؤ الفرص والاحترام المتبادل والتسامح هو الشرط المسبق لقوتنا الاجتماعية والأخلاقية.

نحن نفخر بالتضامن المتبادل وبيننا والذي يتبذى عنه بشكل أساس في لحظات الانكسار ونحتاج إلى تعزيزه أيضاً في الأوقات الاعتيادية. شهدنا في السنوات الأخيرة مظاهر قاسية للعنصرية بدلاخلنا.

تشمل العنصرية بيننا ظواهر الكراهية والتمييز والإذلال والعنف والازدراء والمضايقة وانعدام التسامح تجاه الأفراد والجماعات على أساس أصلهم الطائفي أو القومي أو الإثني أو على خلفية لون بشرتهم. تشكل هذه العنصرية تهديداً لأمن الفرد وتهديداً لقوة المجتمع ككل. إنها تعمق الانقسامات

#### بقلم: عميت ليفني (\*)

في مقالته حول إطلاق حركة «إسرائيليون ضد العنصرية»، ينتقد أورن زيف تركيز الحركة المزعوم على «العنصرية العامة، بدلاً من «العنصرية المؤسسية»، كما أنه يتساءل عن عدم انتقاد العنصرية ضد السكان الآخرين في إسرائيل بالإضافة إلى المهاجرين الأثيوبيين، وخاصة العرب. أريد الاستفاد من المنصة التي أعطيت لي هنا لتوضيح الأمور.

استنتجته أن حركة «إسرائيليون ضد العنصرية» اختارت تحميل مسؤولية القضاء على العنصرية على عاتق «المجتمع» أو «الإسرائيليين» بدلاً من الحكومة وسلطاتها، هو استنتاج يسنده زيف كما يبدو على حدث تغطية إطلاق الحركة في وسائل الإعلام. خلال مراسم الحدث، تم عرض مقطع فيديو يقدم أداء جديداً لأغنية «ثمة يوم قادم»، وفي أعقاب ذلك خرجت الحركة في حملة عامة واسعة من أجل جمع توقيعات على ميثاق مناهض للعنصرية. ومع ذلك، فهذا ليس الطرف العائم من جبل الجليد الضخم لعمل الحركة، والتي بدأت بالتشكل في غضون بضعة أشهر.

مؤسسو «إسرائيليون ضد العنصرية» جميعهم من الإسرائيليين الوطنيين الذين ينظرون بأعين متقدة كيف تؤدي العنصرية في المجتمع الإسرائيلي إلى تفككه وتشكل خطراً لانهيائه من الداخل. إنهم يريدون تغيير ذلك. إنهم لا يستخلصون أي مكسب شخصي من هذا الصراع. يأتون بأيدٍ نظيفة ولا يحتاجون إلى شهادة نزاهة من أي شخص.

إنها بالفعل مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى قلب المؤسسات الأمنية والعامة والتجارية الإسرائيلية. بعض الناس يسمونهم «إسرائيليين ذوي امتيازات»، في غضون ثلاثة أشهر فقط، تمكن «أصحاب امتيازات»، وهم جوهر مؤسسي الحركة - على نفقتهم وأموالهم الخاصة وبدون أي تمويل خارجي - من تشكيل طواقم عمل لصياغة خطط لمحاربة العنصرية في سلسلة طويلة من المنظمات، بما فيها الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية. تم تشكيل مثل هذه الطواقم في منظمة

يعترف مجدداً بالإخفاق في مواجهة الجريمة المنظمة:

## هل ستعود خطوة مراقب الدولة الإسرائيلية القادمة بفائدة وتؤدي لتغيير؟



أسباب عميقة للجريمة المنظمة في إسرائيل.

هناك حاجة إلى النظر في عذة قضايا رئيسية تتطلب الفحص واتخاذ القرار في ما يتعلق باستعداد الدولة للتعامل مع ظاهرة الجريمة الخطيرة في المجتمع العربي، قال التقرير، «صحيح أنه قد اتخذت خطوات في هذا المجال، لكن هناك شكوك بشأن قدرة هذه الخطوات على إحداث تغيير واسع وهام بالنسبة إلى الجريمة الخطيرة في المجتمع العربي، بحجمها وخصائصها الفريدة. تتمتع مراكز الشرطة عامة، ومكاتب التحقيقات والشرطة خاصة، بقدرة محدودة على التعامل مع المهام العديدة والمعقدة المفروضة عليها بسبب طبيعة الجرائم المتعلقة بالأسلحة وإطلاق النار في هذا المجتمع، هناك حاجة إلى تحسين التعاون بين جميع الأطراف في الشرطة وبين بقية قوات الأمن والشرطة».

إن الفجوة بين عدد حوادث الإجمام التي تنطوي على استخدام الأسلحة وعدد لوائح الاتهام القليلة المقدمة إلى المحاكم، تشير إلى فشل الشرطة في وضع قاعدة من الأدلة، وإلى ضعف في إجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة وإلى نجاحاتها المنخفضة، وهذا الأمر يستوجب تحليلاً واستخلاص النتائج بهدف فرض القانون بشكل أوسع وأكثر نجاعة، يوصي التقرير، متابعاً على صعيد آخر حساس: «التعاون، في السنوات الأخيرة، بين الجيش الإسرائيلي والشرطة للحد من توفر الأسلحة في المجتمع العربي لم يكن كافياً. إلى جانب ذلك، في المستقبل القريب، سيكون من الضروري فحص ما إذا كان النشاط المشترك من قبل الجيش الإسرائيلي والشرطة من خلال وحدة مشتركة مخصصة لمكافحة سرقة الأسلحة من قواعد الجيش سيضيء على هذه الظاهرة».

في المجتمع العربي ومميزاتها تعزيز النشاط الحكومي على المستويات: الاجتماعي، الاقتصادي، المجتمعي، المحلي والتربوي وعلى مستوى الرفاه أيضاً... يتطلب الحد من الجريمة الخطيرة في المجتمع العربي خطوات حكومية واسعة النطاق وفعالة، سيكون لعدم اتخاذ مثل هذه الخطوات تأثير كبير في المجتمع الإسرائيلي عامة والمجتمع العربي خاصة، كما يؤكد مراقب الدولة الإسرائيلية.

هل سيحدد مراقب الدولة شيئاً جدياً حين يعلن أنه ينوي إدراج قضية الجريمة والعنف المنظم في المجتمع العربي ضمن تقرير الرقابة الدوري السنوي؟ ذلك أنه سبق لمكتب المراقب أن تطرق في تقرير سابق للموضوع، في التعامل الجديد والعملي مع الأمر. مع هذا يصعب تجاهل أهمية التوصل إلى معطيات جديدة بختم رسمي، من شأنها تسهيل خطوات قائمة لمواجهة الجريمة والعنف المنظم، مثل مقاضاة وزارات أو كل الحكومة أمام المحكمة العليا.

أعلن مراقب الدولة الإسرائيلية متنهاها إنجلمان أنه سيقوم بمراجعة أنشطة الوزارات الحكومية لمنع العنف في المجتمع العربي، وسيبحث دمج الموضوع بما في ذلك العنف المنزلي في برنامج التقرير السنوي.

إنجلمان قال إن «العنف في المجتمع العربي يهدد السكان ومن واجبنا التأكد من أن الدولة تعمل على القضاء على العنف واستعادة الأمن في البلدات العربية»، كما أعلن المراقب أنه سيوسع نطاق رقابة الدولة لتشمل المجتمع العربي، سيتم توسيع النشاط في التجمعات العربية، وسيتم ترقية موقع مكتب اللغة العربية على الإنترنت وتوسيع أنشطة اللغة العربية على الشبكات الاجتماعية.

وفقاً لموقع مكتبه، سوف تبحث المراجعة، من بين أشياء أخرى، البرامج التي تنفذها الحكومة والشرطة والسلطات المحلية لكبح العنف وتشجيع التسامح وزيادة أمن المرأة في المجتمع العربي وسلامة السكان العرب بشكل عام. سوف تتناول المراجعة أيضاً تقارير التدقيق من السنوات السابقة التي بحثت في القرار الحكومي ٩٢٢ وستبحث ما إذا كان قد تم تصحيح أوجه القصور كجزء من «المشاركة العامة» في المراجعة، ستقوم فرق رقابة الدولة بجولات ميدانية، وتوزع استبيانات وتجرى مقابلات مع مواطنين عرب (نساء ورجال) لتقديم وجهة نظرهم عن المحنة الشخصية والقلق الشخصي بشأن العنف المتزايد.

مراقب الدولة قال إنه مدرك لظهور انتشار الجريمة في المجتمع العربي، وإن علاجها يجب أن يكون منهجياً وشاملاً، وأكد أن الموضوع على جدول أعماله، وستكون هناك متابعة حثيثة للموضوع بمرافقة النواب.

**الجريمة والعنف وباء يستوجب حولا شاملة تتجاوز الحل الأمني**  
خلفية التصريح أن نواب القائمة المشتركة كانوا التقوا مع مراقب الدولة في مكتبه في القدس. وشارك في الاجتماع النواب: أيمن عودة رئيس القائمة المشتركة، د. منصور عباس رئيس طاقم المشتركة لمحاربة العنف والجريمة، المحامي أسامة السعدي عضو طاقم المشتركة لمحاربة العنف، وكذلك الشيخ كامل ريان رئيس مؤسسة «أمان» لمحاربة العنف والجريمة في المجتمع العربي. وأعلنت المشتركة أنه تم بحث الجوانب المختلفة لوباء الجريمة والعنف في المجتمع العربي، أسبابه وتبعاته، وقدم النواب تصورهم لمعالجة المشكلة والخطوات التي قاموا بها أمام الوزارات المختلفة ومع اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد خطة عمل شاملة في الموضوع. وأشاروا لتقرير المراقب في العام ٢٠١٨ حول أداء الشرطة وظاهرة انتشار السلاح، وطالب النواب بمتابعة تنفيذ التوصيات في التقرير المذكور. وطالب النواب المراقب العام ببدء العمل على تقرير شامل، يتعامل مع الجريمة والعنف كوباء يستوجب حولا شاملة، تتجاوز الحل الأمني الشرطي، إلى معالجة مكامن الفشل الحكومي في تنمية المجتمع العربي وتطوير القرى والمدن العربية، في مختلف مجالات: التربية والتعليم، والتنمية الاقتصادية وفرض العمل والتشغيل، والتخطيط والبناء والإسكان والبنى التحتية، والمؤسسات الشبابية والرياضية، وغيرها من المراقب.

**انتشار السلاح عنصر مركزي**  
لا يمكن للسلطات الادعاء أنها تعجز صورة الوضع ولا مدى خطورته. لقد تناولت مؤسسات رسمية القضية وقدمت معلومات ومعطيات تشكل قاعدة بيانات مهمة فيما لو توفرت نوابا حقيقية للعلاج لدى الحكومة وأذرعها العديدة. المعطيات الرسمية المتعلقة بمجال الأمن الشخصي متوفرة بوفرة. مكتب الإحصاء المركزي قدم تقريراً عن وضع السكان في إسرائيل وفقاً لمعايير جودة الحياة يستند إلى معطيات مختلفة، استمررا لقرار حكومة إسرائيل في نيسان ٢٠١٥. وفقاً للتقرير، بلغت أضرار مخالفات الممتلكات من المدخولات (كما يلي: ٦١٪ من البيوت تضررت من اعتداءات ضد دور و٣٩٪ من اعتداءات ضد سيارات. والبيوت اليهودية تضررت أكثر من البيوت العربية في نوعي المخالفات، كذلك، هناك ارتفاع في نسبة التضرر والإصابة من العنف أو من التهديد باستخدام العنف. وتشير المعطيات إلى أرقام واضحة حول تفشي العنف الدومي بين العرب أكثر منه بين اليهود. إذ بلغت حالات القتل عام ٢٠١٦ بين العرب ما يفوق الحالات المشابهة بين اليهود، بـ ٥٧ ضعف.

بين المعطيات الأخرى: عام ٢٠١٧ تضرر وأصيب ٣٧٪ من المواطنين/ات أبناء ٢٠ عاماً فما فوق من مخالفات عنف ناجمة عن القوة الجسدية أو من التهديد باستخدام العنف. عام ٢٠١٧ أشار ١٤٪ من أبناء ٢٠ عاماً فما فوق إلى أنهم لا يشعرون بالأمان خلال السير وحيداً في ساعات الظلام في منطقة سكنهم (ليس في مناطق بعيدة أو غريبة عنهم)، وهي نسبة أعلى من المعدل القائم في الدول المشاركة في الإحصاء الاجتماعي الأوروبي الذي اعتمد التقرير مقاييسه لحساب جودة الحياة، إذ تبلغ النسبة ١٠٪.

**هذه الممارسات العنيفة تؤثر في عدة مستويات ومجالات**  
لقد كانت نسبة حالات القتل بين المواطنين العرب على امتداد

## التماس إلى المحكمة ضد برمجية الليكود التي كشفت معلومات تفصيلية حساسة جداً عن ٦٥ مليون مواطن

في الليكود. أما هو فقد صوّت في الانتخابات الماضية لحزب كاحول لسان (أزرق أبيض) وفي الانتخابات الحالية هو متبلبك ومحتار، يجب ممارسة الضغط عليه، بالعاطفة وبالمنطق! وورد في ملاحظة أخرى عن ناخب آخر ما يلي: «هذا الشخص هو عميل واش لحزب «أزرق أبيض»، انضم إلى مجموعة «فقط نتنايهو» فقط ونتنايهو فقط لليكود» يوم ٢٨ كانون الثاني وقال كلاماً بديهاً عن رئيس الحكومة، قمنا بطرده من المجموعة». وفي ملاحظة عن سيدة أخرى ورد: «هي عاشقة لبيبي (نتنايهو)، لكنها غاضبة جراء إطلاق سراح نعمان يسسحار (من الحيس في روسيا)».

وقد أشير، في هذا السياق، إلى أن هذه المعلومات الشخصية الحميمية قد تؤثر لاحقاً على فرص قبول بعض الأشخاص لمجالات عمل معينة، بما في ذلك على خلفية مواقفهم السياسية وميولهم الانتخابية، بمعنى الانتقام منهم وحرمانهم من الانخراط في مجالات عمل معينة.

يطلب الملتزمان من «محكمة العدل العليا» تخويل رئيس لجنة الانتخابات المركزية صلاحية البحث في التماسهما مرة أخرى لاتخاذ القرارات المناسبة، كما يطلبان منها أيضاً إصدار أمر احترازي يلزم حزب الليكود بالتوقف الفوري عن العمل بهذه البرمجية ومنعه من السماح لأي شخص بالإطلاع على هذه المعلومات المخزنة عن المواطنين، باستثناء العاملين في الانتخابات بأجر وبشرط التزامهم بشروط وأحكام قانون حماية الخصوصية، ثم بإصدار أمر لحزب الليكود وللمدير عام شركة «إكتور» بشطب وإزالة جميع المعلومات التي جمعها بواسطة هذا التطبيق.

**تعريض المواطنين لإجراءات انتقامية**  
أشار المحاميان في التماسهما إلى «محكمة العدل العليا» إلى أن المستشار القانوني للحكومة وسلطة حماية الخصوصية قد أهدأ، في ردهما إلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية، أن «ثمة نواقص خطيرة في هذه البرمجية في مجال تأمين المعلومات المخزنة فيها لكن أياً من السلطات الرسمية المسؤولة، وخصوصاً سلطة حماية الخصوصية في وزارة العدل والمؤتمنة على حماية خصوصية المواطنين، لم تحرك أي ساكن لوقف العمل بها بصورة فورية». ونوه الملتزمان إلى أن «بنك المعلومات» في برمجية «إكتور» ليس أنه تعرض للاختراق والتسرب فقط، وإنما تم وضعه على خادوم شركة «أمازون»، عملاقة الشبكة العنكبوتية، وهي الخادوم الموجودة، فعليا، خارج حدود دولة إسرائيل، مما يشكل انتهاكا صارخا لأحكام القوانين الإسرائيلية ذات العلاقة، وفي مقدمتها قانون حماية الخصوصية.

والى جانب الضرر الجسيم في مستوى المواطنين الأفراد الذي تنطوي عنه المعلومات الشخصية عنهم إلى جهات وعناوين مختلفة لا علم لهم بمواقعها ومصالحها، يشير الملتزمان إلى ما سببه هذا التسرب من ضرر «جوهرى وجدي جدا» في مجال طهارة الانتخابات وسريتها، بل قد يشكل هذا مدخلا وسيعا لانتشار الرشاوى الانتخابية في الانتخابات الوشيكة للكنيست، وأوصا: «تسرب أو إخراج معلومات من صندوق الاقتراع عن هوية الأشخاص الذين لم يشاركون في عملية التصويت يتعارض مع الحق الدستوري المكفول للمواطن الإسرائيلي، بنص قانوني، في أن يكون تصويته سرياً... سرية التصويت بهذا المعنى تشمل، أيضاً، حق الإنسان في أن يبقى قراره بعدم ممارسة حقه في الانتخاب (كفعل سياسي، أيضاً) طبي السرية. أما كشف مثل هذا الشخص أمام الحزب بأنه قرر عدم المشاركة في التصويت فقد يعرضه لعقوبات اجتماعية أو ممارسات انتقامية، بما يعني سلبه حقه الدستوري في أن يبقى قراره سرياً ولا يتعرض لأي أذى من جزائه».

وكان الملتزمان قد أرفقا التماسهما إلى لجنة الانتخابات المركزية برأي استشاري مهني أعدته د. عنات بن دافيد، المحاضرة الكبيرة في قسم علم الاجتماع، العلوم السياسية والإعلام في «الجامعة المفتوحة»، رأت فيه أن تقنيات تعقب الناخبين ومراقبتهم لا تختلف عن تقنيات التعقب والرصد في مجالات أخرى، إذ هي - على المنوال نفسه - تنتج تشكيلة معلومات يمكن من خلالها المماثلة ما بين مواقفهم السياسية وهويتهم الشخصية. ومن شأن منح استخدام هذه التقنيات شرعية قانونية تسريع استخدامها ضمن حملة واسعة النطاق أجراها حزب الليكود، وأحزاب إسرائيلية أخرى، كما

تبيّن لاحقاً) قد تسببت بتسرب معلومات شخصية كثيرة وهامة عن نحو ٦٥ مليون مواطن إسرائيلي، من أصحاب حق الاقتراع، وانكشاف هذه المعلومات على الشبكة الاجتماعية، انكشافاً تاماً. كما تبين لاحقاً، أيضاً، أن هذه البرمجية تفتقر إلى أي وسائل أمان وأن المعلومات المخزنة فيها عن المواطنين أصبحت مشاعاً على شبكة الانترنت ومن المرجح أنها أصبحت بين أيدي جهات ذات مصالح مختلفة، إجرامية أو سياسية أو أمنية أو سواها، علماً بأن هذه المعلومات تشمل جميع المعلومات الرسمية الواردة في سجل الناخبين للكنيست

الـ ٢٣، مع معلومات إضافية أخرى أضافها ناشط ومسؤولو الحملة الانتخابية لحزب الليكود، وقد نشر أن هذه المعلومات تم جمعها وتركيزها وإضافتها ضمن حملة واسعة النطاق أجراها حزب الليكود، ضمن حملته الانتخابية الحالية، بإيعاز وتشجيع شخصيين مباشرين من زعميه، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. ومن ضمن ما تشمله هذه المعلومات: أسماء الناخبين، أرقام هوياتهم، عناوين إقاماتهم بالكامل، أراؤهم السياسية وميولهم الانتخابية، أوضاعهم الاقتصادية، حالاتهم وحالات أفرادهم الصحية وغيرها، وقد نشر، على سبيل المثال، أن من ضمن المعلومات المخزنة عن أحد المواطنين ورد ما يلي: «والده ناشط معروف

تعريض المواطنين الإسرائيليين إلى مخاطر مختلفة، داخلية وخارجية، لا سبيل إلى حصر مصادرها وانعكاساتها! من المفترض أن تنتهي، اليوم الثلاثاء، مهلة الأيام الخمسة التي حددتها «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية لكل من حزب الليكود، المستشار القانوني للحكومة، أفياحي مندلبليت، رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢٣ (الوشيكه)، قاضي المحكمة العليا نيل هندل، وسلطة حماية الخصوصية» في وزارة العدل الإسرائيلية لتقديم ردها على التماس الذي تقدم به المحاميان شاحر بن مثير وإسحاق أفيرام إلى المحكمة ضد استمرار استخدام برمجية «إكتور» الانتخابية في إثر التسرب الذي حصل من خلالها وأدى إلى كشف كل المعلومات الشخصية لنحو ٦٥ مليون مواطن إسرائيلي على شبكة الإنترنت (٢٥٣٢٥٤ مواطنين على وجه الدقة، هم من بين المواطنين الإسرائيليين أصحاب حق الاقتراع، من سن ١٨ عاماً وما فوق).

ويفترض في «محكمة العدل العليا» أن تصدر قرارها النهائي في هذا التماس بأقصى السرعة الممكنة نظراً لاقتراب موعد الانتخابات العامة التي ستجرى يوم الاثنين القادم. وقد تقدم المحاميان المذكوران بالتماسهما هذا إلى المحكمة العليا يوم ١٩ شباط الجاري، عادة قرار رئيس لجنة الانتخابات المركزية، القاضي هندل، رفض التماس الذي تقدم به إلى اللجنة ذاتها بحجة «عدم امتلاك اللجنة صلاحية» البحث في الموضوع واتخاذ قرار بشأنه.

ورغم قراره رفض التماس، لعدم توفر الصلاحيات، نوه القاضي هندل إلى «ضرورة النظر في إمكانية تعديل قوانين الانتخابات الإسرائيلية كي تتلاءم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، إذ إن القضايا المستجدة تثير أسئلة في غاية الأهمية لا يستطيع قانون الانتخابات الذي سنه الكنيست في العام ١٩٦٩ وما زال على حاله توفير إجابات كافية وشافية عليها، يمكن القول إن التكنولوجية غيرت وجه الانتخابات، بمعان مباشرة وغير مباشرة، مكشوفة وخفية، وأعلن هندل أنه سيبادر، بعد الانتخابات القريبة، إلى تشكيل لجنة شعبية خاصة، برئاسة قاض متقاعد من المحكمة العليا، لفحص كل ما يتعلق بقضايا قوانين الانتخابات وخصوصاً ما يتصل منها بقوانين حماية الخصوصية بكل أوجهها، بما فيها سرية الانتخابات، بالنظر إلى التطورات التكنولوجية التي أصبحت تتحكم بالمعارك الانتخابية وحملاتها الدعائية خلال السنوات الأخيرة، وإل أن هذه اللجنة ستقدم تقريرها وتوصياتها إلى الكنيست، الذي سيقدر كيفية إجراء التعديلات القانونية اللازمة.

ورلى جانب موضوعة الخصوصية، أكد هندل على ضرورة أن يشمل الفحص أيضاً مسألة «نشر الدعاية الانتخابية بما يتعارض مع القوانين، بوسائل تكنولوجية مختلفة تجعل من الصعب الوصول إلى مخالفتي القوانين»، وذكر محاولات سابقة لفرض رقابة على الدعاية الانتخابية التكنولوجية (على شبكة الانترنت) لكن هذه المحاولات الإصلاحية باءت بالفشل جراء إصرار حكومة الليكود على إجهاضها قبل انتخابات نيسان ٢٠١٩.

**إبعايز وتشجيع مباشرين من نتنياهو**  
جاء هذا التماس إلى لجنة الانتخابات المركزية على خلفية ما كشف عنه محققون خصوصيون من أن برمجية تدعى «إكتور» (الناخب - Elector)، وهي تطبيق لإدارة ملفات الانتخابات والعلاقات مع الناخبين، يستخدمها حزب الليكود (وأحزاب إسرائيلية أخرى، كما تبيّن لاحقاً) قد تسببت بتسرب معلومات شخصية كثيرة وهامة عن نحو ٦٥ مليون مواطن إسرائيلي، من أصحاب حق الاقتراع، وانكشاف هذه المعلومات على الشبكة الاجتماعية، انكشافاً تاماً. كما تبين لاحقاً، أيضاً، أن هذه البرمجية تفتقر إلى أي وسائل أمان وأن المعلومات المخزنة فيها عن المواطنين أصبحت مشاعاً على شبكة الانترنت ومن المرجح أنها أصبحت بين أيدي جهات ذات مصالح مختلفة، إجرامية أو سياسية أو أمنية أو سواها، علماً بأن هذه المعلومات تشمل جميع المعلومات الرسمية الواردة في سجل الناخبين للكنيست الـ ٢٣، مع معلومات إضافية أخرى أضافها ناشط ومسؤولو الحملة الانتخابية لحزب الليكود، وقد نشر أن هذه المعلومات تم جمعها وتركيزها وإضافتها ضمن حملة واسعة النطاق أجراها حزب الليكود، ضمن حملته الانتخابية الحالية، بإيعاز وتشجيع شخصيين مباشرين من زعميه، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

ومن ضمن ما تشمله هذه المعلومات: أسماء الناخبين، أرقام هوياتهم، عناوين إقاماتهم بالكامل، أراؤهم السياسية وميولهم الانتخابية، أوضاعهم الاقتصادية، حالاتهم وحالات أفرادهم الصحية وغيرها، وقد نشر، على سبيل المثال، أن من ضمن المعلومات المخزنة عن أحد المواطنين ورد ما يلي: «والده ناشط معروف

## صدر عن

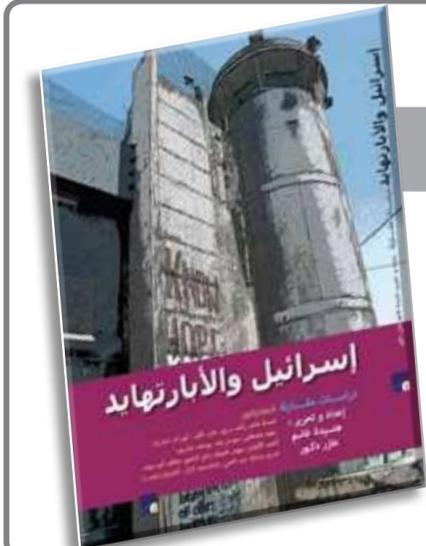
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## إسرائيل والأبارتهاب

إعداد وتحرير:

هنيدة غانم

غازر دكور



## الفجوات الاجتماعية في إسرائيل آخذة بالاتساع: المداخيل تزداد لدى الأغنياء والميسورين فقط!

\*الشريحة الأغنى- ١٪ من الجمهور- زادت مداخيلها السنوية في العام ٢٠١٨- بنسبة ١٨٪ في حين أن ٣٤٪ من العاملين يتقاضون الحد الأدنى من الأجر وأقل!  
\*الفقراء ليسوا قادرين على تمويل خدمات طبية أرقى من الخدمات التي يقدمها قانون الصحة \*حوالي نصف العائلات الفقيرة ليست لديها مدخرات تقاعد!



رجل يبحث عن طعام في القمامة في تل أبيب.

٥٠,٣٪ في العام ٢٠١٧، إلى نسبة ٤٧,٤٪. وبين العائلات العربية، هبط الفقر من ٤٧٪ إلى ٤٥,٣٪. وبين الأطفال العرب هبط الفقر من ٦٠,٧٪ في العام ٢٠١٧، إلى نسبة ٥٧,٨٪ في العام ٢٠١٨. وللمقارنة، فإن نسبة الفقر بين اليهود على مستوى العائلات، هبط من ١٣,٩٪ إلى ١٣,٩٪ في ٢٠١٨، إلا أنه على مستوى الأفراد، سجل الفقر ارتفاعاً من ١٣,٩٪ في ٢٠١٧، إلى نسبة ١٤,٥٪ في ٢٠١٨. وهذا ما يؤكد أن من يرفع الفقر بين اليهود هي شريحة الحريديم، الذين يشكلون نسبة ١٥٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، وفق تحليل للأرقام والنسبة المئوية، أجريته لغرض هذا التقرير. واللافت أن نسبة الفقر على مستوى العائلات بين الحريديم، تراجعت من قرابة ٤٥٪ في ٢٠١٧، إلى أكثر بقليل من ٤٢٪ في ٢٠١٨، ولكن التكاثر الهائل بينهم، أكثر من ٣,٨٪ سنوياً، يجعل عدد الأفراد الفقراء يرتفع، وهذا ما جعل نسبة الفقر مستقرة. ولكن الفوارق لا تتوقف عند هذا الحد، بل أيضاً من ناحية عمق الفقر، إذ يستدل من التقرير أن المخصصات الاجتماعية انتشرت من تحت خط الفقر أقل من ١٠٪ من العائلات العربية (٩,٧٪)، وهي ذات نسبة العام ٢٠١٧، أي أن الفقر بعد المخصصات هبط من ٥٠,٣٪ قبل المخصصات، إلى ٤٥,٣٪ بعد دفع المخصصات، بينما المخصصات انتشرت ٢٦,٣٪ من العائلات الفقيرة من الحريديم، وهذا على الرغم من كل التقارير التي تثبت أن نسبة انخراط رجال الحريديم في سوق العمل قد تراجعت، ونسبتهم حالياً أقل من ٤٩٪ من إجمالي رجالهم، مقابل ٥٣٪ في العام ٢٠١٥.

### تقرير الفقر

وكان تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعية الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني) في اليوم الأخير من ٢٠١٩، عن العام قبل الماضي ٢٠١٨، قد أظهر أن الفقر بين الأفراد سجل استقراراً، عند نسبة ٢١,٢٪. كما كانت الحال في العام ٢٠١٧، وهذا رغم التراجع المحدود في نسبة الفقر بين العرب، وأيضاً بين اليهود المتزمتين الحريديم. والتفسير الأقرب للمواقع لهذه النتيجة، هو تزايد أعداد الحريديم، الذين باتوا يشكلون قرابة ٤٩٪ من فقراء اليهود، رغم أن الحريديم يشكلون نسبة ١٥٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين. ويبقى الفقر بين العرب هو الأشد عمقا، كما أن وتيرة تراجعه منخفضة جداً، رغم تراجع الولادات، وارتفاع المؤهلات العلمية بينهم. وحسب تقرير الفقر ذاته، فإن نسبة الذين تحت خطر الفقر على مستوى الأفراد، كانت ٢١,٢٪، كما في ٢٠١٧، ومقابل ٢١,٩٪ في العام ٢٠١٦. ونسبة الفقر بين الأطفال والقاصرين دون سن ١٨ عاماً، ارتفعت إلى ٣٠٪، مقابل ٢٩,٦٪ في ٢٠١٧، ولكن نسبة الفقر تراجعت عما كانت عليه بين الأطفال في ٢٠١٦، إذ كانت نسبتهم ٣١٪. ويبقى الفقر بين العرب هو الأعلى والأكثر عمقا، رغم التراجع الحاد في معدلات الولادة للأم الواحدة، من ٥ أولاد وأكثر في العام ١٩٩٠، إلى أقل من ٣,٤ ولادة في العامين الأخيرين، مقابل ٧ ولادات للأم الحريديم. ويقول التقرير إن الفقر بين العرب، على مستوى الأفراد، هبط من

بينما معدل رواتب اليهود الشرقيين من الأجيال الجديدة، بلغ ١٤,٢ ألف شيكل، وهذا أعلى بنسبة ٤,٧٪ من معدل رواتب اليهود. وما يخفض معدل رواتب اليهود هو معدل رواتب الشرائح الأخرى، مثل الحريديم وقدامى اليهود الشرقيين، واليهود الأثيوبيين الذين بلغ معدل رواتبهم ٧٩١٣ شيكلاً. بكلمات أخرى، فإن معدل رواتب اليهود رجالاً ونساءً، مع الأخذ بعين الاعتبار نسب انخراط الرجال النساء في سوق العمل، بلغ ١١٣٣٣ بنسبة ٢١,٦٪ من معدل الأجور العام، ويليه قطاع البنوك والتأمينات، وشركات الاستثمارات المالية التي بلغ معدل الرواتب فيها ٢١٣٧٨ شيكلاً، أكثر بقليل من ضعفي معدل الرواتب العام، وحل في المرتبة الثالثة قطاع تزويد الكهرباء والماء وقطاعات شبيهة، إذ بلغ معدل الرواتب ١٦,٣ ألف شيكلاً.

وفي قطاع معدلات الرواتب الأدنى كان كالعادة قطاع الخدمات والضيافة، بضمناها والمطاعم، إذ كان معدل الرواتب ٥٣٢٣ شيكلاً، وهو ما يلامس راتب الحد الأدنى للرواتب. ولكن في هذا القطاع، فإن معدل الرواتب في الفنادق وحدها بلغ ٨٤٤٣ شيكلاً، يشار إلى أنه في قطاع المطاعم والضيافة، يؤخذ بالحسبان غالباً تلقى العاملين «إكراميات» من الزبائن، ولكن تدور معركة منذ سنوات حول هذه القضية، كي تكون الإكراميات ضمن الراتب الرسمي، كي يحظى العاملون بضمانات اجتماعية بمستواها.

وحسب التقرير، فإن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتردية في الشرائح الفقيرة، تمنع غالبية تلك العائلات من الادخار في صناديق التقاعد، رغم القانون الملزم، الذي صدر قبل حوالي ١٣ عاماً. إذ تبين أن حوالي ٤٧٪ من العائلات الفقيرة لديها ادخار تقاعد، بين لدى الشرائح الميسورة، ترتفع النسبة إلى أكثر من ٦٣٪. ولكن في حين أن النسبة المتدنية لدى الشرائح الفقيرة، ناجمة عن عدم القدرة، فإن انخفاض النسبة لدى الشرائح الميسورة والغنية، نابعة من عدم الحاجة لصناديق تقاعد لها.

كما دل تقرير «أدفا» على التراجع الحاد في الصرف الحكومي على القضايا الاجتماعية. ويقول التقرير، إنه في العام ٢٠٠٠ صرفت العائلات ٤,٦ مليار شيكل على التأمينات الصحية المكاملة، وهذا بما يعادل القيمة المالية في العام ٢٠١٨، أما في العام ٢٠١٨ ذاته فإن صرف العائلات قفز إلى ١٤,٤ مليار شيكل، وهذا يعني زيادة بنسبة ٣١٦٪، في حين أن عدد السكان تزايد في السنوات الـ ١٨ بنسبة لا تتعدى ٣,٦٪. وهذا الارتفاع ناجم عن تراجع الصرف الحكومي على الخدمات الصحية. وهذا ما وسع الفجوات في الخدمات الصحية، بين طب الفقراء وطب للأغنياء، الذين يمولون بوليصات تأمين صحي في الشركات الخاصة التي تملكها جيتان المال.

يستدل من تقرير دوري جديد لمركز «أدفا» الإسرائيلي للقضايا الاقتصادية- الاجتماعية، أن الفجوات الاجتماعية مستمرة في الاتساع، على الرغم من أن إسرائيل تُعد صاحبة الفجوات الأكبر، بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية للدول المتطورة OECD، ويقبول تقرير «أدفا»، الذي يحلل أساساً تقرير الفقر الرسمي، إن مداخيل الشريحة الأغنى الذين هم ١٪ من الجمهور، ارتفعت في العام ٢٠١٨ بنسبة ١٨٪، بينما ارتفعت نسبة من يتقاضون رواتب الحد الأدنى من الأجر إلى قرابة ٣,٤٪. ويقول التقرير إن المدخول الشهري للشريحة الأغنى التي تمثل ١٪ من إجمالي السكان، بلغ في العام ٢٠١٨ ما قبل الماضي، ١٣٩ ألف شيكل بالمعدل، وهذا يساوي أكثر من ٢٦ راتباً من رواتب الحد الأدنى، وأكثر بـ ١٧,٦ مزة من معدل الرواتب الفعلي، و١٣ مزة من معدل الرواتب الرسمي في ذلك العام، وحتى أن مداخيل شريحة البـ ١٪، كانت أعلى بـ ٩ مرات من معدل رواتب الشريحة الاجتماعية الأعلى.

وفي المقابل، حسب التقرير ذاته، فإن شريحة الذين يتقاضون رواتب الحد الأدنى، وما دونه، من إجمالي الأجيرين، ارتفعت من أقل من ٣١٪ في العام ٢٠١٥، إلى ما يقارب ٣٤٪ في العام ٢٠١٨، (٣٣,٦٪)، وهذا ما يفسر أيضاً انخفاض البطالة المستمر في إسرائيل، فقد بلغت نسبتها في نهاية العام الماضي ٢٠١٩، بين جيل العمل الفعلي ٣,٤٪، إذ أن نسبة عالية من العاطلين عن العمل، تعمل بإئسة في وظائف أقل من مستوياتها المهنية.

وبحسب التقرير ذاته، فإن نسبة متقاضى الحد الأدنى من الأجر وما دونه، ٣٣,٦٪، تُعد من أعلى النسب من بين الدول المتطورة، الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية للدول المتطورة OECD، وبحسب أنظمة OECD، فإن الحد الأدنى من الأجر يجب أن يعادل ثلثي متوسط الرواتب الفعلي، الذي بلغ في العام ٢٠١٨ قبل الماضي، ٧٩٨٨ شيكلاً، وعليه من المفترض أن يكون الحد الأدنى من الأجر ٥٣٢٤ شيكلاً، إلا أنه في إسرائيل ٥٣٠٠ شيكلاً. في حين أن معدل الرواتب الرسمي في العام قبل الماضي بلغ حوالي ١٠٤٥٠ شيكلاً.

والفرق في معدلي الرواتب، إن معدل الرواتب الرسمي يقسم مجموع الرواتب الرسمية على إجمالي العاملين، بينما معدل الرواتب الفعلي يأخذ بعين الاعتبار عدد العاملين الذين يتقاضون كل واحد من مستويات الرواتب، ومن هنا تنشأ الفجوة بين معدل الرواتب الرسمي، ومعدل الرواتب الفعلي، الذي كما تبين أقل بنسبة ٢٢,٦٪ من معدل الرواتب الرسمي.

### الفوارق في الرواتب وتردي الأوضاع الاجتماعية

ويظهر التقرير الفوارق في معدلات الرواتب بين العرب واليهود، وأيضاً بين اليهود أنفسهم، وتبين أن معدل رواتب الرجال اليهود في العام ٢٠١٨ بلغ ١٣٥٨٨ شيكلاً، وهذا أعلى بنسبة ٦٦٪ من معدل رواتب الرجال العرب الذي بلغ في العام ذاته ٨١٩٠ شيكلاً. وكذا بالنسبة للنساء، إذ أن معدل رواتب النساء اليهوديات في ذات العام بلغ ٨٩٢٣ شيكلاً، وهذا أعلى بنسبة ٥١٪ من معدل رواتب النساء العربيات الذي بلغ ٥٧٢٢ شيكلاً. وتستمر هذه الفجوات الصارخة، على الرغم من الارتفاع الحاد في نسبة الأكاديميين وذوي المؤهلات العلمية والمهنية العرب. ولكن الفجوات لا تتف عند هذا الحد، فحسب التقرير ذاته فإن معدل رواتب اليهود الأشكناز، من كافة الأجيال، في حدود ١٧,٧ ألف شيكل، وهذا أعلى بنسبة ٣٠٪ من معدل رواتب الرجال اليهود عامة،

## مركز «أدفا»: النمو الاقتصادي في إسرائيل لا يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة!

\*«على ميزانية الدولة أن تتضمن محركات مساواة وليس محركات نمو اقتصادي فقط!»\*

الزيادة في إجمالي الناتج المحلي للفرد مصحوبة بزيادة موازية في الأجور، لكن في أوائل التسعينيات تكونت فجوة بين الاثنين عندما بدأ إجمالي الناتج المحلي للفرد ينمو أكثر من متوسط الراتب. وخلال الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٤ بلغت الفجوة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدل نمو الأجور الحقيقي ذروتها. كما ورد فيه أن الطبقة الوسطى في إسرائيل هي من الأكثر ضالعة في دول منظمة التعاون والتنمية، وهي أصغر منها في كافة الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة باستثناء أستراليا وليتوانيا، فقط ٥٣,٨٪ من الأسر في إسرائيل هي من الطبقة المتوسطة. وأشار التقرير إلى أن واحدة من كل أربع أسر تقريبا تعيش تحت خط الفقر أو بمحاذاته ولت إلى أن الانخفاض في نسبة الفقر الرسمية في العام ٢٠١٨ يعود إلى اختزال سكان القدس الشرقية من الإحصائيات.

ووفقاً للتقرير حل انخفاض بسيط في نسبة اللامساواة لكنها لا تزال مرتفعة للغاية، وهي أعلى مما في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

### معيّبات أخرى

اشتمل تقرير مركز «أدفا» على معيّبات أخرى متعلقة بالأوضاع الاجتماعية في إسرائيل، ومنها: التعليم العالي- واحد من بين كل ثلاثة طلاب فقط من بين الذين بلغت أعمارهم ١٧ عاماً في العام ٢٠١٠ توجه حتى العام ٢٠١٨ إلى واحدة من مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل. فجوات كبيرة في الاستثمار في التعليم اللامهجي أيضاً- في العام ٢٠١٨ ارتفع الإنفاق للأطفال حتى جيل ١٨ عاماً على دروس المساعدة والدورات مع الوضع الاقتصادي للأسرة، بلغ متوسط

عدم المساواة في البلاد. وخفضت خطة الطوارئ من وزن الحكومة في الاقتصاد ونجحت بذلك أكثر من اللازم، حيث أن الإنفاق الحكومي المدني في إسرائيل اليوم هو من بين الأدنى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويعني ذلك أن الحكومة لا تحول خدماتها - الصحة، التربية، والتعليم العالي - بمستوى مشابه له في الدول الغربية، وتنقل عبء تمويل هذه الخدمات على المواطنين، خاصة من الطبقة الوسطى، التي تعد من الضئيلة في دول هذه المنظمة.

وثمة طبقة أخرى، تزيد عن ربع السكان بقليل، هي طبقة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر أو بمحاذاته، هذه الطبقة، التي شكّلت ٢٨,٣٪ من الأسر بين الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠، انخفضت إلى ٢٦٪ في العام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإن معدل الفقر في إسرائيل لا يزال من الأعلى في دول منظمة التعاون والتنمية. ودعا د. شلومو سفيرسكي، الذي شارك في كتابة هذا التقرير، إلى «إعادة المصلحة العامة إلى مركز سياسة الحكومة، وهذا لا يعني تضيق نطاق قطاع الأعمال، بل تقوية أذرع الدولة».

وأضاف سفيرسكي أن على «ميزانية الدولة أن تتضمن محركات مساواة وليس محركات نمو اقتصادي فقط. على الدولة أن تستثمر في المجالات التي لا يستثمر فيها قطاع الأعمال. على الدولة وضع معايير أجور أعلى لعمالها الحاصلين على الحد الأدنى من الأجور. على الدولة أن تلبى الاحتياجات المتزايدة للنظام الصحي وأن تحد من خصصته. عليها أن تطور إمكانية المساكن العامة بآليات طويلة الأمد. وعليها أن تقوي شبكة الأمان الاجتماعي». وجاء في التقرير أن الزيادة في الأجور أقل من الزيادة في النمو، وأشار إلى أنه في الماضي، خلال العقدین ما بين ١٩٦٨ و١٩٨٩، كانت

يشير التقرير الدوري الجديد لمركز «أدفا» الإسرائيلي للقضايا الاقتصادية- الاجتماعية إلى أنه قبل ٣٥ عاماً، في تموز ١٩٨٥، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية بقيادة حزبي العمل والليكود عن خطة طوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهي الخطة التي تعزف بانها التي أدت إلى خفض التضخم من مستوى ثلاثي الأرقام إلى مستوى ثنائي الأرقام، ودعت الخطة إلى تقليص وزن الحكومة في السوق الاقتصادية، ووضع النمو الاقتصادي كهدف رئيسي للسياسة الاقتصادية ونقل مسؤولية النمو الاقتصادي من الحكومة إلى قطاع الأعمال. ومدح الخبراء الاقتصاديون التحول إلى «اقتصاد مفتوح أمام العالم يعتمد أكثر فأكثر على قوى السوق»، وأطلق المحاسب العام في وزارة المالية آنذاك على هذا التاريخ اسم «يوم الاستقلال الاقتصادي لإسرائيل».

وأضاف التقرير أن البيانات الواردة فيه تتحدّى هذه الافتراضات وتشكك بديهيّة فوائد الاقتصاد الذي يعتمد على قوى السوق، وما حدث بالفعل هو أنه أصبح النمو الاقتصادي هدف السياسة الاقتصادية الرئيس، ولكن يتضح لنا اليوم أن النمو الاقتصادي بحد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة. وفي جزء كبير من العقود الثلاثة الماضية، ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد بنسبة أعلى من نمو الأجور. بعبارة أخرى، على الرغم من النمو الاقتصادي، لم تنعم غالبية السكان منه بالحد المتوقع. وأدت قوى السوق الحرة إلى عدة أمور، من بينها تكون طبقة من العائلات ومجموعات الأعمال التي جمعت ثروة كبيرة وقوة عامة سمحت لها بالتأثير على توجهات التنمية وسياسات الضرائب وأنماط التوظيف. وهذه الطبقة هي المئوية العليا والألفية العليا (أي الواحد بالمئة و١٠٠ بالمئة على قمة لألحة المدخولات المتناظر) التي لا بيانات رسمية منتظمة عنها، ما يشوه صورة

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/ndkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي